



مركز بروكنجز الدوحة
BROOKINGS DOHA CENTER

دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنجز الدوحة
رقم 14، مارس 2015

من التعاون إلى القمع: العلاقات "الإسلامية-العسكرية" في مصر

عمر عاشور

ملحة عن بروكنجز

معهد بروكنجز هو مؤسسة غير ربحية. يهدف المعهد إلى إجراء أبحاث وتحليلات على أعلى مستوى من الجودة لتقديم توصيات عملية ومبتكرة لصانعي السياسات والعامّة. تقع مسؤولية التوصيات والاستنتاجات في منشورات بروكنجز على المؤلفين وحدهم، ولا تعكس وجهة نظر المعهد ولا العاملين فيه بأي شكل من الأشكال.

حقوق النشر محفوظة © 2015

معهد بروكنجز

1775 طريق ماساشوستس، شمال غرب

واشنطن العاصمة، 20036 الولايات المتحدة

www.brookings.edu

مركز بروكنجز الدوحة

الساحة 43، بناية 63، الخليج الغربي، الدوحة، قطر

<http://www.brookings.edu/doha>

من التعاون إلى القمع: العلاقات "الإسلامية-العسكرية" في مصر

عمر عاشور

شكر وتقدير

إنَّ البحثَ في موضوعِ علاقاتِ الجيشِ بالإسلاميين في فترةٍ من التحوّلاتِ والاضطراباتِ والاستقطابِ السياسي والاجتماعي الشديد قد يكون أمراً صعباً وخطيراً ومُجهِداً. ولذلك، فأنا ممتنٌّ جداً للعائلةِ والأصدقاءِ والزملاءِ في مصر، وأماكنٍ أخرى في شمالِ أفريقيا والشرقِ الأوسطِ وأوروبا وأمريكا الشمالية، لما قدموه من مساعدةٍ ودعمٍ طوالِ هذه الرحلة.

وأودُّ أن أشكرَ جميعَ زملائي في مركز بروكنجز الدوحة، وخاصةً سلمان شيخ وإبراهيم شرقية وسلطان بركات، وكذلك تمّارا ويتس من مركز سياسة الشرق الأوسط لمعهد بروكنجز. كما أودُّ أن أشكرَ بيل هيس وفيتوريا فيدرثي على توجيهاتهما وملاحظاتهما ومساعدتهما التحريرية.

كما أنني ممتنٌّ للعديدِ من الجنرالات والضباطِ العسكريين والأمنيين ولعددٍ آخر من قادةِ وأعضاءِ الحركةِ الإسلامية المصرية والتابعين لها، لما قدموه بسخاءٍ من معلوماتٍ وفيرةٍ حول هذا الموضوع في أوقاتِ الأزمات.

وأخيراً وليس آخراً، أودُّ أن أشكرَ ريكس براينن وروبرت سبرنجبورج وآري كروجلانسكي ومونتي مارشال، واثنين آخرين من المراجعين على ملاحظاتهم القيمة ونقدتهم البناء أثناء إعدادِ هذه الدراسة.

عمر عاشور
مارس 2015

جدول المحتويات

1. الملخص التنفيذي 1
2. عن الإخوان والضباط 3
3. عن الانقلابات 5
4. العلاقات "الإسلامية-العسكرية" في مصر: نظرة عامة؟ 8
5. حملة قمع أم تسوية: كيف يتخذ قادة المجلس العسكري القرارات؟ 11
6. النصر البعيد المنال: كيف تتخذ جماعة الإخوان المسلمين القرار؟ 23
7. الخاتمة 28

الملخص التنفيذي

شكّلت إطاحة الجيش بالرئيس محمد مرسي، العضو في جماعة الإخوان المسلمين منذ أمدٍ طويل، في شهر يوليو 2013، أحدث مشهد من الصراع المستمر على الساحة المصرية بين البيروقراطية المسلحة الأكثر تنظيماً في الدولة والجماعة الأخرى غير الحكومية المقابلة لها والأكثر تنظيماً في البلاد. لطالما قادت العلاقات غير المتوازنة بين هذين الطرفين المسارات التاريخية من الصراع والتعاون؛ إذ ابتليت الحياة السياسية في البلاد بالهيمنة السياسية للجيش على كل المؤسسات الأخرى منذ انقلاب العام 1952.

إنّ العلاقات بين الإسلاميين والجيش هي عاملٌ رئيسي في تحديد آفاق التحوّل الديمقراطي في مصر. كما وأنّ مستويات الدعم الشعبي التي يحظى بها كلٌّ من الجيش وجماعة الإخوان المسلمين أكبر بكثير مما يتوفّر لأيٍّ من القوى السياسية الأخرى في البلاد. فمن جهةٍ، قد تشكّل هذه الحالة مشكلةً لمستقبل الديمقراطية في مصر. ومن جهةٍ أخرى، من غير المحتمل لمصر أن تُحقّق أيّ تقدّمٍ سياسيٍّ أو اقتصاديٍّ بدون إعادة تشكيلٍ دقيقةٍ وشاملةٍ للعلاقات القائمة بين الجيش والإسلاميين.

إنّ التحوّلات السياسية المصرية بين العامين 1952 و1954 والعامين 2011 و2013 – الفترة الأولى بدأت بانقلابٍ، والثانية انتهت فعلياً بأخر – قد اقتضت على وجه العموم تنسيقاً أولياً بين الإسلاميين وفصائل الجيش المهيمنة في البداية، ثم أعقبها أحداثاً اتسمت بالعنف. تركزت هذه الورقة على العلاقات بين الجيش بالإسلاميين وتقدّم تحليلاً مقارناً لتفاعلات الطرفين خلال هاتين الفترتين الانتقاليّتين الحرجتين. وهي تتناول مسألتين بحثيتين اثنتين هما:

(1) كيف يتخذ الجيش القرارات عند التعامل مع جماعة الإخوان المسلمين خلال الفترات الانتقالية؟

(2) كيف تتخذ جماعة الإخوان المسلمين القرارات بشأن المؤسسة العسكرية خلال الفترات الانتقالية؟

تحتوي الورقة على خمسة أقسامٍ وتتبع في التحليل نهجاً منطقياً خاصاً. يتناول القسم الأول أمثاطاً في السياقات السياسية التي وقعت فيها انقلاباتٌ عسكريةٌ ضدّ قادةٍ منتخبين ديمقراطياً أو ضدّ عمليات تحوّل ديمقراطي. وذلك يعكس كيف أنّ الانقلابات محفوفة بالمخاطر، مما يجعل قرار تنفيذها أمراً معقداً. أما القسم الثاني، فهو لمحة عامة عن الموروثات وأمثاط الصراع والتعاون بين قيادات الجيش المصري وقادة جماعة الإخوان المسلمين في مصر. ويقدم هذا القسم الخلفية التجريبية اللازمة للتحليل. كما تقدّم الورقة تحليلاً لعمليات صنع القرار داخل المؤسسة العسكرية من خلال النظر إلى أربعة نهج: الفاعل العقلاني،

والتنظيمي، والفصائلي، والنفسي. ويركز القسم الرابع على عملية صنع القرار لدى جماعة الإخوان المسلمين بطريقة مماثلة.

وتساعد نهج صنع القرار المشار إليها أعلاه في إلقاء الضوء على العوامل المحركة لهذه المواجهة الدائمة بين المجموعتين. سعت قيادة الجيش، أي المجلس الأعلى للقوات المسلحة، إلى حماية استقلال أنشطتها ومجمعاتها الاقتصادية، والاحتفاظ بحق الفيتو على السياسات العليا المصرية، والتمتع بالحصانة القانونية، بينما كانت تتفادى أي محاولة للإصلاح الشامل لقطاع الأمن خلال الفترة الانتقالية الممتدة بين 2011 و2013. وقد استفادت بشكل كبير من عملية التحول السياسي. وعليه، فإن نهج الفاعل العقلاني الذي يصور حكومة مرسى على أنها تهديد لمصالحهم لا يقدم شرحاً وافياً.

وتشير إجراءات التشغيل القياسية للمؤسسات المسلحة قبل الثورة إلى استمرارية واضحة في اتباع ما تدربت عليه من أساليب التصدي لعدم الاستقرار السياسي، والاعتماد بشكل أساسي على الترهيب والقمع الوحشي لاستعادة النظام. وفي الوقت نفسه، قد تكون حالة الاستقطاب السياسي الشعبي ضد جماعة الإخوان المسلمين قد شجعت فصائل "الاستتاليين" المتشددة داخل المؤسسات المسلحة. وقد أسهمت الحالة النفسية العامة للقوات المسلحة، نظراً لعقدة التفوق لديها تجاه المدنيين بشكل عام وجماعة الإخوان المسلمين بشكل خاص، في استسهال اتخاذ قرار لتنفيذ انقلاب والشروع في حملة قمع عنيفة في أعقابها.

أما بالنسبة لجماعة الإخوان المسلمين، فلم يخدم نهج سياسة التدرج العقلاني، وعدم التدخل في شؤون الجيش في نهاية المطاف مصالحها، حيث أن الفصائل الرئيسية داخل القوات المسلحة والأمن قاومت التوجيهات الرئاسية وتجاهلتها. إلا أن الفصائلية لعبت دورها. فقد دفع فصل "المنظمة الحديدية" المركزي جماعة الإخوان المسلمين إلى تقديم مرشح للرئاسة في العام 2012، في حين دفعت فصائل الشباب الثوري الجماعة للشروع في أعمال المقاومة عقب انقلاب العام 2013. وبالإضافة إلى ذلك، فمن المحتمل أن تكون ذكريات تاريخية تتعلق بإذعان الإخوان المسلمين للقمع المتنامي في عهد عبد الناصر في خمسينيات القرن الماضي قد عادت مرة أخرى تورق قيادة الإخوان في 2013، مما أثار لديهم مشاعر نفسية تتسم بالتحدي في مواجهة الانقلاب العسكري، قائلين: "أبدأ لن يحدث ذلك مرة أخرى".

إن تحسن العلاقات المدنية-العسكرية هو مفتاح مستقبل مصر السياسي. فلا أمل في حدوث استقرار اجتماعي، وبالتالي انتعاش اقتصادي، إذا سادت بين جماعة الإخوان المسلمين عالية التنظيم والتي سبق أن حظيت بشعبية على نطاق واسع، ومؤسسة الجيش المسيسة، علاقات لا يمكن استمرارها عبر المنافسة السياسية الديمقراطية. فالجيش مرشح للاستفادة بشكل مباشر من مثل هذه العملية، نظراً لكون الجيوش في الأنظمة الديمقراطية أكثر فعالية بكثير في المعركة وأقل عرضة للاشتباك مع المدنيين.

يبد أن إعادة تشكيل العلاقات لن يكون بالأمر السهل. وفي الحد الأدنى، يتعين على المؤسسات المصرية وبرامج التدريب الأجنبية أن تشرع في تشجيع الدراسات الأمنية لتثقيف السياسيين والضباط على حد سواء، بشأن طبيعة العلاقات المدنية-العسكرية. وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا تستأنف المساعدات العسكرية

الأمريكية لمصر بشكلٍ كاملٍ حتى يتخذَ النظامُ الحالي، الذي يهيمن عليه الجيش، خطواتٍ حقيقيةٍ نحو دعمِ التحولِ الديمقراطي. وعلاوةً على ذلك، لا بد للبرلمانِ المصري، عندما يعاودُ الانعقاد، أن يمارسَ مراقبةً أكبرَ لكيفيةِ وصولِ هذه المساعداتِ إلى الميزانياتِ العسكرية.

أما في ما يتعلّقُ بجماعةِ الإخوانِ المسلمين، فلا بد لها أن تستندَ على أحداثٍ وخبراتٍ ما بعد الانقلاباتِ التي وقعت في أمريكا الجنوبية وجنوب أوروبا، وذلك لمساعدتها على تحملِ القمعِ بينما تستمر في ممارسةِ الضغطِ على النظامِ لتحقيقِ الديمقراطيةِ والإصلاح. وهذا يتطلبُ العملَ على بناءِ جبهةٍ مدنيةٍ مستدامةٍ وصلبةٍ وعابرةٍ للأيديولوجيات، وهو أمرٌ مفقودٌ حالياً من المشهدِ السياسيِ المصري. وللمشاركةِ في مثل هذه الجبهة، يتعيّنُ على جماعةِ الإخوانِ المسلمين مواجهةَ المنافساتِ الداخليةِ في صفوفِها والتخلصِ من التصوراتِ التأميريةِ عليها التي نجمت عن الحملةِ القاسيةِ ضدها.

إنَّ الضررَ الاقتصادي والاجتماعي والإنساني الذي أسفرَ عنه الانقلابُ العسكري في العام 2013 كبير، ولا شكَّ في أنَّ هذا الضررَ سيتفاقم مع استمرارِ القمعِ بعد الانقلاب. ومن المحتملِ أن تُرغمَ التكاليفُ الباهظةُ للوضعِ الراهنِ جميعَ الأطرافِ على إعادةِ النظرِ في مواقفها، مما سيؤدي بالتالي إلى عمليةٍ ”نضوجٍ قسري“.

عن الإخوان والضباط

تحدّث الفريق أول عبد الفتاح السيسي إلى مجموعةٍ من ضباطِ الجيش قائلاً:

”... دول الطوق كانت سوريا منهم، وعمقها كان العراق. لا العراق موجودة، ولا سوريا حتبقى موجودة. ليه؟ لأنه لما الجيش تدخل، وانحاز لحد... وانحاز لحد... فلما انحاز... ابتداءً يستخدم القوة ضد الناس الآخرين... أيما كان الآخرين وأيما كان... يعني... نجاعة وقوة الأسباب للآخرين. أنا مليش دعوة... أنا مليش دعوة... أنا كجيش مليش دعوة. وأنا بقول الكلام دة النهاردة لأنه في موضوع مهم إحنا بنتكلم فيه دلوقتي... في حالة موجودة في البلد هنا في مصر. إوعوا... إوعوا تتصوروا إن من الوطنية ان إحنا نقف مع حد ضد حد...“¹

وبعد أسابيع قليلة من تقديم هذا التحذير الواضح ضدّ تدخلِ الجيش في السياسة، قاد الفريق أول (السيسي) انقلاباً عسكرياً في مصر.

وفي كلمةٍ ألقاها حسن البنا، مؤسس جماعة الإخوان المسلمين، في المؤتمر العام الخامس للجماعة في فبراير 1939، قال: ”وأما الثورة فلا يفكر الإخوان المسلمون فيها، ولا يعتمدون عليها، ولا يؤمنون بنفعها ونتائجها“.² وأكد على أنّ الثورات عادة كانت تؤدي إلى عواقب سلبية، وبالتالي فهي ليست طريقةً عملية ناجعة لإحداث تغييرٍ ”إسلامي“ إصلاحية، وهي نقطة شدّد عليها عدة مرات.³ ولكن بعد أكثر من سبعين عاماً، دعمت جماعة الإخوان المسلمين بقوة ”ثورة“ أدت إلى انتخاباتٍ أوصلتهم إلى القصر الرئاسي.

إنّ هذا التناقض بين الخطاب والسلوك لكلٍ من العسكر والإخوان يستوجب إجراء تحليلٍ دقيق. فالجهة التي تمثّل البيروقراطية المسلحة الأكثر تنظيمًا في الدولة، والجماعة غير الحكومية الأكثر تنظيمًا في المجتمع، قد سبق لهما التعاون أحياناً والاشتباك في أغلب الأوقات، مما ترك أثره على ماضي مصر السياسي وحاضرها ومستقبلها. وفي صلب هذين المسارين من التعاون والصراع تكمن قضية العلاقات المدنية-العسكرية غير المتوازنة. فهيمنة المؤسسات المسلحة على المؤسسات المدنية المنتخبة والقضائية قد ابتليت بها الحياة السياسية المصرية منذ الانقلاب العسكري الذي وقع في سنة 1952، وهو انقلاب كان صغاراً ضباط الجيش وجماعة الإخوان المسلمين شركاء فيه. وكما هو الحال في أجزاء أخرى من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كانت العلاقات بين العسكريين والإسلاميين أحد المحددات الأساسية لآفاق التحول الديمقراطي في مصر.⁴

تركز هذه الورقة على هذا الموضوع وتقوم بتحليلٍ مقارنٍ للتفاعلات التي حدثت بين العسكريين وجماعة الإخوان المسلمين خلال فترتين اثنتين من الفترات الانتقالية الحرجة في مصر، وهما بين العامين 1952 و1954 والعامين 2011 و2013. وتتناول الورقة كذلك اثنين من الأسئلة البحثية: كيف تتخذ قيادة المؤسسة العسكرية

القرارات عند التعامل مع جماعة الإخوان المسلمين؟ وكيف تتوصل الجماعة إلى قراراتٍ بشأن المؤسسة العسكرية؟ ويتم ذلك باستخدام المنهج المقارن-التاريخي النوعي. وفي حين تهدف الورقة إلى تحليل علاقات قيادة الجيش بالإسلاميين، فإنها لا تحاول إجراء مراجعةٍ شاملةٍ لتاريخ هاتين الفترتين الانتقاليتين.

تحتوي الورقة على خمسة أقسامٍ وتتبع في التحليل نهجاً منطقياً خاصاً. ويتناول القسم الأول الأمط في السياقات السياسية التي وقعت فيها انقلاباتٌ عسكريةٌ ضد قادةٍ منتخبين ديمقراطياً أو ضد عمليات التحول الديمقراطي. كذلك، تعكس هذه الورقة كيف أن الانقلابات محفوفة بالمخاطر وأن احتمالات آثارها الكارثية على الدول عالية. أما القسم الثاني، فهو عبارة عن لمحةٍ عامة عن الموروثات وأمط الصراع والتعاون بين القيادات العسكرية وقيادة جماعة الإخوان المسلمين في مصر. ويقدم هذا القسم الخلفية التجريبية اللازمة للتحليل. ثم تركز الورقة على عمليات اتخاذ القرار داخل المؤسسة العسكرية، وتحلل كيف اتخذ العسكر أكثر قراراتهم أهمية بالاستناد إلى أربعة نماذج: النموذج العقلاني، والنموذج الاجرائي، والنموذج الفصائلي، والنموذج النفسي. ويركز القسم الرابع على عملية اتخاذ القرار لدى جماعة الإخوان المسلمين بطريقةٍ ماثلة. وتخلص الورقة بمناقشة السبل للمضي قدماً.

لا تركز هذه الورقة على الدعم الإقليمي والأجنبي وتأثيره على عملية صنع القرار داخل مصر. ويعود ذلك بشكل أساسي إلى ضيق الحيز المتاح لهذا البحث، ولكن أيضاً في محاولةٍ لعزل البيئة المحلية وعواملها. وفي هذا السياق، لا بُد من ذكر أن المؤسسة العسكرية هي أكبر جهةٍ متلقيةٍ للتمويل والتجهيز والتدريب الأجنبي في مصر، بما يفوق جميع مؤسسات الدولة الأخرى والمنظمات غير الحكومية كلها مجتمعة. ففي الفترة الممتدة بين العامين 1948 و2014، قدمت الولايات المتحدة، منفردةً، للمؤسسة العسكرية في مصر ما مجموعه 74,65 مليار دولار على شكل مساعدات، وأكثر من نصف هذا المبلغ جرى تقديمه منذ العام 1979.⁵ وليس هناك أي مؤسسة حكومية أخرى أو منظمة غير حكومية، أو أي كيان آخر في مصر، يتلقى هذا المستوى من التمويل الأجنبي. كما لا بد من الإشارة إلى أن جماعة الإخوان المسلمين لديها عنصرٌ عابرٌ للحدود. وفي حين أن تأثير تنظيمها الدولي على "فروعها" المحلية محدودٌ (وفي بعض الحالات لا يُذكر)، إلا أن الروابط الخارجية للجماعة وتحالفاتها الدولية ذات أهمية على مستوى الدعم اللوجستي والمعنوي، فضلاً عن ديناميكيات التواصل والاستقطاب.

ترى هذه الورقة أن مستويات الدعم الشعبي للمؤسسة العسكرية وجماعة الإخوان المسلمين هي أكبر بكثير مما تحظى به أي قوةٍ سياسيةٍ أخرى في البلاد. وفي حين أن هذا الواقع قد يمثل مشكلةً لمستقبل الديمقراطية في مصر، إلا أنه من غير المحتمل أن تحقق البلاد أي تقدمٍ سياسي نحو الديمقراطية من دون إعادة تشكيلٍ شاملةٍ ودقيقة للعلاقات بين العسكريين والإسلاميين.

عن الانقلابات

إنَّ النقاشَ في مصر بين مؤيدي الرئيس محمد مرسي والنشطاء المناهضين للانقلاب، من جهة، وأنصارِ الفريقِ أول عبد الفتاح السيسي واستيلاء العسكر على السلطة، من جهةٍ أخرى، يمكن أن يمثله السؤال التالي: هل ما حدث في 3 يوليو 2013 عندما تمت الإطاحة بمرسي وتولت المؤسسة العسكرية السلطة انقلاباً أم ثورة؟ بالنسبة لعلماء السياسة، الجواب واضحٌ. ما حدث كان انقلاباً. أما بالنسبة للسياسيين والنشطاء، فإنَّ جوهرَ القضية ليست التعاريف الأكاديمية، بل الشرعية. فالنظرُ إلى الإطاحة برئيسٍ منتخبٍ، وحلَّ برلمانٍ منتخبٍ، وتعليق الدستور، وقمع المعارضة السياسية باعتبارها ثورة من شأنه أن يشرعن الإجراءاتِ المناهضة للديمقراطية وعودة العسكر للسيطرة على السياسة. أما وصفها بأنها انقلاب، فذلك ينزعُ عنها الشرعية. وبالتالي، هنا جوهر المشكلة.

تعريفات الانقلابات وخصائصها

هناك بالفعل تعريفاتٌ متعددة للانقلابات في أدبيات العلوم السياسية.⁶ وأحدُ هذه التعريفات، الذي يلخص معظمَ التعريفاتِ الأخرى، يُحدِّد الانقلابَ بأنه "محاولةٌ غيرُ قانونيةٍ وعلنيةٍ من قبل النخبِ العسكرية أو غيرها داخل جهازِ الدولة للإطاحة بالسلطة التنفيذية القائمة".⁷ وهذا بغضِّ النظر عن مقدارِ الدعمِ الشعبي وراء الانقلاب والمتأمرين للقيام به.

تُصنَّف الانقلاباتُ عادةً بناءً على أربعة أبعاد: الجناة، ودوافعهم، وتكتيكاتهم، وأهدافهم. وفي حين يقصُر فايز مرتكبي الانقلاب على القواتِ المسلحة، يوسِّع كلُّ من لوتواك، وفيرغسون، وجانويتز، وتايلور وجوديس، وأوكين، ومارشال، وغيرهم من العلماء، دائرةَ المشاركين في الانقلاب لتشملَ الأحزابَ أو الجماعاتِ المدنية والنخب غير العسكرية. ويتفق هؤلاء العلماء على أن أيَّ نخبةٍ سياسيةٍ ربما تشارك في القيام بالانقلابات بالتعاون مع الجهاتِ العسكرية والأمنية. ومن حيث التكتيكات، فقد اتفق العلماء على أن الاستخدامَ غير القانوني للقوة أو التهديد باستخدامها هو السمةُ الرئيسية للانقلابات العسكرية، على الرغم من أن مستويات العنف وسفكِ الدماء قد تختلف اختلافاً كبيراً. وعلاوة على ذلك، ترتبط الانقلابات باستمرارٍ بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وبنشوب حروبٍ أهليةٍ في المستقبل.⁸ وهناك قواسم مشتركة عديدة بين الانقلابات العسكرية والإرهاب، فكلاهما من أشكالِ العنف السياسي الذي يشملُ الاستخدامَ غير المشروع للقوة ضدَّ المدنيين أو غير المقاتلين لتحقيق هدفٍ سياسي، أو للتأثير على الحكومة، أو لتخويف الشعب.¹⁰ وعندما يتعلَّق الأمر بتحقيق الأهداف، تُصنَّف الانقلاباتُ على أساس نوعِ النظام الذي تجري محاولةُ الإطاحة به، سواءً أكان ديكتاتورية عسكرية، أم ملكية دستورية، أم حكومة مدنية منتخبة ديمقراطياً، أو أيَّ سلطة من نوع آخر.

الانقلابات والديمقراطية

ترتبط الانقلابات التي تستهدف الحكومات المنتخبة ديمقراطياً بمستوياتٍ عاليةٍ من سفكِ الدماء والقمع.¹¹ فالشخصُ المنتخبُ أو المؤسسةُ المنتخبة بحرية، والذنان يقعان ضحيةً للانقلاب، عادة ما يكون لهما دعمٌ كبيرٌ بين شرائح في المجتمع، وتختار مجموعاتٌ فرعية من هذه الشرائح طريقَ المقاومة على الخضوع لمرتكبي الانقلاب.¹² ولتأكيد التفوق والسيطرة، يلجأ مرتكبو الانقلاب إلى ممارسة القمع بشكل كبير. ونرى العديد من هذه الحالات خلال القرن الماضي، بدءاً من إسبانيا في العام 1936 ووصولاً إلى مصر في العام 2013.¹³

بشكل عام، يكون للانقلابات تأثيرٌ سلبيٌّ على العمليات الديمقراطية وترتبط بكبح تعزيز الديمقراطية.¹⁴ وقد ظهرت بعضُ الأنماطِ بناءً على نوع النظام الذي استهدفه مدبرو الانقلاب. فإذا كان الانقلابُ ضدَّ مؤسسةٍ منتخبةٍ أو ضدَّ عمليةٍ انتخابية، فإنَّ احتمالَ حدوث موجةٍ من القمع يكون مرتفعاً، واحتمال حدوث تحوُّلٍ ديمقراطي يكون منخفضاً.¹⁵ فمن الانقلابات الـ 217 التي وقعت بين عامي 1945 و2008، فإنَّ 14 انقلاباً منها (6,4 بالمئة) فقط أدت إلى الشروع في عملية تحوُّلٍ ديمقراطي.¹⁶ أما إذا عزل الانقلاب نظاماً استبدادياً، فهناك فرصةٌ كبيرةٌ بأن يقلص مرتكبوها من سلطاتهم وصلحياتهم مع الشروع في عملية ديمقراطية. كان هذا هو الحال في البرتغال عام 1974، على سبيل المثال. ومن بين 88 انقلاباً ناجحاً في أفريقيا بين عامي 1945 و2008، فإنَّ أربعةً انقلاباتٍ منها فقط (4,5 بالمئة) أدت إلى الشروع في عملية تحوُّلٍ ديمقراطي، ولكن تلك الانقلابات الأربعة كلها (100 بالمئة) وقعت ضدَّ أنظمةٍ عسكريةٍ سبق لها أن استولت على السلطة عن طريق الانقلابات أصلاً.¹⁷

» عندما تؤثر الانقلابات سلباً على العملية الديمقراطية، فإنَّ هذا الأثر عادة لا يدوم.

عندما تؤثر الانقلابات سلباً على العملية الديمقراطية، فإنَّ هذا الأثر عادة لا يدوم. فقد أوضح باول وثاين أنه في غضون عدة سنواتٍ من وقوع الانقلابات، الناجحة منها أو الفاشلة، فإنَّ المعدلَ الوسطي لرتبة الدولة في مؤشر "بوليتي" للديمقراطية يتعافى إلى مستويات ما قبل الانقلاب، هذا إن لم يتحسن.¹⁸ وعادة ما تسبق هذا الارتفاع في رتبة الدولة فترةٌ من المقاومة المدنية المستمرة والاستقطاب الاجتماعي والتدهور الاقتصادي، والاضطرابات السياسية، التي قد تؤدي في نهاية المطاف إلى حلٍ وسط وإلى انفتاحٍ سياسي.¹⁹

”لحظات بروميرية“ (Brumairean)

حدثت 457 محاولة انقلابٍ في العالم بين عامي 1950 و2010، نجح 227 انقلاب (49,7 بالمئة) منها في إزالة الحكومات المستهدفة.²⁰ وحظي العديد من هذه الانقلابات بدعمٍ كبيرٍ من شرائح محددة من المجتمع. وعندما كانت الانقلابات تستهدف قادةً أو مؤسساتٍ منتخبة ديمقراطياً، كانت الشرائح الداعمة تشمل عادةً معظم الخاسرين في العملية الانتخابية، وأصحاب النفوذ في الطبقات الاجتماعية العليا وفوق المتوسطة من غير الراضين عن النخبة الحاكمة الجديدة، ومن المؤيدين والمستفيدين من حكم العسكر. كان هذا النمط واضحاً في انقلاب الجزائر فرانكو ضدَّ الجبهة الشعبية في إسبانيا عام 1936، وانقلاب الجزائر زاهدي ضدَّ حكومة محمد مصدق في إيران عام 1953، وانقلاب الجزائر برانكو ضدَّ الرئيس جولا في البرازيل عام 1964، وانقلاب الجزائر باتاكوس والعقيد ببادوبولوس في اليونان عام 1967، وانقلاب الجنرال بينوشيه في تشيلي عام 1973، وانقلاب الجزائر

فيديلا في الأرجنتين عام 1976، وانقلاب الجزائر افرين في تركيا عام 1980، وانقلاب الجزائر البشير في السودان عام 1989، وغيرها.

في معظم الحالات المذكورة آنفاً، كانت الإطاحة بحكوماتٍ منتخبةٍ وفائزةٍ بفارقٍ ضئيلٍ تتم من قبل طُغَمَاتٍ عسكريةٍ تتمتع بدعمٍ بعض شرائح الطيف السياسي والمجتمعي. وكانت هذه الفترات تشكّل ما يسميه ألفريد ستيبان "لحظات بروميرية".²¹ وهو يشير بذلك إلى دراسة كارل ماركس الهامة الصادرة في العام 1852 بعنوان "الثامن عشر من برومير للويس بونابرت". في دراسته المشار إليها، حاول ماركس أن يفسّر لماذا دعمت شرائح نافذة من الطبقة الوسطى في فرنسا ديكتاتوريةً عسكرية بقيادة لويس-نابليون بونابرت، بما في ذلك قمع منافسيهم من الطبقة الدنيا الاجتماعية والسياسية.²² فالشرائح المجتمعية التي دعمت انقلاباتٍ وحشيةٍ كتلك التي قادها فرانكو، وبينوشيه، وفيديلا، وافرين تثير الدهشة لأنها تشمل أحزاباً سياسية ومنظماتٍ من المجتمع المدني، وحتى مؤسساتٍ وشخصياتٍ دينية، بعض القساوسة الكاثوليك والقيادات الكنسية في حالتها تشيلي والأرجنتين.²³ وفي تفسير الدعم الذي حظي به انقلاب برانكو عام 1964 في البرازيل، يعلل ستيبان بأن "الخوف [من التيار السياسي/الطبقة الاجتماعية الجديدة الصاعدة] يخلق القاعدة الشعبية واللحظة البروميرية. ولكن كما علّم رجال الأعمال في ساو باولو في أواخر سبعينيات القرن الماضي، فإن انحسار الخوف البرجوازي [من البروليتاريا] لا يعني أنه إذا ما تمكّن الجيش من الاستيلاء على السلطة، فإنه سيعيدها لهم دون صراع".²⁴

وقد كان لمصر اللحظات "البروميرية" الخاصة بها. ففي العام 1952، قاد فصيلٌ من الجيش انقلاباً ليس ضدّ النظام الملكي فحسب، ولكن أيضاً ضدّ برلمانٍ منتخب. وما أن غادر الملك فاروق الأول البلاد، أرادت أقلية من داخل المؤسسة العسكرية استدعاء البرلمان واستئناف الحياة السياسية الديمقراطية الدستورية.²⁵ بيد أن الأغلبية في "مجلس قيادة الثورة" أرادت ديكتاتوريةً عسكرية. ونظراً للقوة المسلحة الكبيرة التي تمتعت بها الأقلية (وخاصة في سلاح المدفعية والفرسان/المدرعات)، توصلت الفصائل داخل الجيش المصري إلى حلٍ وسط، وهو إحالة المسألة إلى القضاء.

وفي 31 يوليو 1952، أصدر مجلس الدولة، المُسيّس إلى حدٍ كبيرٍ، قراراً بأغلبية تسعة إلى واحد مفاده أنه لا ينبغي استدعاء البرلمان. فقد كان عبد الرزاق السنهوري، رئيس مجلس الدولة المصري، وسليمان حافظ، نائب رئيس المجلس، من المعادين لحزب الوفد، الحزب الأكثر شعبيةً في ذلك الوقت، وكانا يستهدفان منعه من السيطرة على البرلمان، حتى وإن كان البديل تولى العسكر السلطة السياسية.²⁶ وفي مرحلة لاحقة، أصدر المجلس حكماً يبيح دستورياً لضابطٍ في الجيش أن يرأس حكومةً مدنية.²⁷ وبذلك صوّت تسعة من القضاة المُسيّسين غير المنتخبين على إسقاط خصومهم السياسيين المنتخبين من الوفدين، ومعهم إزاحة الديمقراطية الوليدة في مصر. وقد أيّدت قطاعات كبيرة من الشعب هذا القرار، ولكن على ما يبدو لم يكونوا الأغلبية. ففي 29 ديسمبر 1952، طلب بعض الضباط العسكريين وأعضاء بارزون في جماعة الإخوان المسلمين من جمال عبد الناصر إجراء انتخابات،²⁸ فأجاب: "لو عملت انتخابات النهاردة النحاس [زعيم حزب الوفد] هيكسب. يبقى احنا عملنا ايه؟ [أي أن الأمور ستبقى كما هي]."²⁹

العلاقات "الإسلامية-العسكرية" في مصر: نظرة عامة

حضر الاجتماع المذكور أعلاه مع عبد الناصر أعضاء من مجلس قيادة الثورة ومن جماعة الإخوان المسلمين. ويعكس هذا الاجتماع نمطاً من العلاقات في التاريخ السياسي المصري. يبدأ النمط بالجيش، ممثلاً بالفصيل المسيطر، والإسلاميين، ممثلين بقيادة الإخوان، بالتنسيق سوياً في بداية عملية انتقالية. ومن ثم، فإن رؤى ومصالح الجانبين سوف تتباعد تدريجياً. وعند هذه النقطة، ونظراً للضعف البنوي لآليات حل النزاع غير العنيفة (سواءً المؤسسية أو القانونية أو الثقافية أو السياسية) ولقدرة الجيش المتفوقة في استخدام العنف، ينتهي أمر الإسلاميين تاريخياً بخسارة الصراع. وفي نهاية المطاف، وبعد التفاعلات الودية الأولية، يقوم العسكر بقمع الإسلاميين عند الاختلاف، وفي الحالات القصوى، ارتكاب المجازر بحقهم، بما في ذلك ما حدث في سجن طرة في يونيو 1957 وفي ميدان رابعة العدوية في أغسطس 2013.³⁰ وعادةً ما يولد القمع موجات من المقاومة التي تأخذ أشكالاً مختلفة، من مقاومة مدنية تقليدية إلى تكتيكات مسلحة عنيفة. وبحسب الإطار الزمني، تتمدد تلك الموجات أو تنكمش في نطاقها، وامتدادها الجغرافي، وقوتها، وديمومتها.³¹

الجملة الأولى: 1952-1954

في السنوات المائة الماضية، شهدت مصر ثلاث فترات انتقالية رئيسية أثرت بشكل كبير على حياتها السياسية المعاصرة. وقعت الأولى بين عامي 1919 و1923، عندما حصلت مصر على استقلال جزئي من بريطانيا العظمى، وأنشأت نظاماً ملكياً دستورياً من خلال إصدار دستور 1923. وأسفرت هذه الفترة الانتقالية عن دستور ليبرالي نسبياً، وعن نظام حزبي تعددي مؤسسي، وعن برلمان، على الرغم من أن سلطاته كانت أدنى بكثير من تلك التي كانت بيد الملك والمندوب السامي البريطاني. ومع ذلك، ساهمت حالات الظلم الاجتماعي والفساد وعلاقات النخبة السياسية بالقصر وبالسلطة الاستعمارية السابقة، فضلاً عن الهزيمة المذلة في الحرب مع إسرائيل عام 1948، ساهم كل ذلك في شعبية الانقلاب العسكري الذي قام به الضباط الأحرار في يوم 23 يوليو 1952. وكان هذا أول تنسيق كبير بين ضباط من الجيش وجماعة الإخوان المسلمين للإطاحة بالنظام الحاكم.

وأدى هذا الانقلاب إلى فترة انتقالية أخرى استمرت حتى العام 1954. وبحلول ذلك الوقت، كان الفصيل المنتصر داخل الجيش قد وضع نهايةً لتجربة مصر المحدودة في الديمقراطية. وأسفر هذا التحول عن نظام يهيمن عليه العسكر، واقتصاد تسيطر عليه الدولة، وحظر الأحزاب السياسية. ومنذ تلك الفترة، أصبحت المؤسسة العسكرية هي الفاعل السياسي الأقوى في مصر، وشطبت أو احتوت كل منافس لها وأوجدت مجموعة جديدة من القواعد السياسية.

قامت جماعة الإخوان المسلمين بالتنسيق مع ضباط الجيش بمختلف الطرق والأشكال قبل انقلاب 1952 وبعده. كما كان عدد من أعضاء الجماعة من ضباط الجيش والشرطة. وقد جرى الاحتفال علناً بتخريج طلاب

من الإخوان المسلمين من الكلية الحربية في مقر الجماعة في العام 1940. وعندما بدأت الاستعدادات لانقلاب العام 1952 في أواخر العام 1949، كان ضباط من جماعة الإخوان المسلمين جزءاً لا يتجزأ منه. وعلى سبيل المثال، البكباشي (مقدم) عبد المنعم عبد الرؤوف، القيادي البارز في جماعة الإخوان المسلمين، كان أحد الضباط السبعة الذين شاركوا في تأسيس أول خلية للضباط الأحرار في الجيش المصري.³²

» في نهاية المطاف، فاز فصيل عبد الناصر في المواجهة السياسية والعسكرية مع جماعة الإخوان المسلمين.

وقبل ذلك، أي في العام 1946، كان لجماعة الإخوان المسلمين جهازان مسلحان أساسيان، هما: النظام الخاص وقسم الوحدات. وكان النظام يتكون أساساً من المدنيين الذين تلقوا مستويات مختلفة من التدريب شبه العسكري - وكان عبد الناصر وغيره من الضباط الأحرار من بين مدربيهم.³³ وفي إطار التحضير للانقلاب، كان للجهاز الخاص عدة أدوار، بما في ذلك تأمين طريق القاهرة-الإسماعيلية السريع ومنع أي تقدم للقوات البريطانية من منطقة القناة إذا ما قرّرت دعم النظام الملكي في القاهرة. كما أسندت للجهاز الخاص مهمة تأمين بعض السفارات في عدة مناطق من القاهرة.³⁴

أما قسم الوحدات، فكان يتولى بشكل أساسي المسؤولية عن نشر فكر الإخوان المسلمين في الجيش وقوات الشرطة، فضلاً عن تجنيد الضباط. وكان بعض ضباط الجيش من جماعة الإخوان المسلمين يشيرون إلى القسم باسم تنظيم الضباط الإخوان.³⁵ وقد تمّ تسليم قائمة سرية تضم أسماء هؤلاء الضباط وربّتهم ووحداتهم العسكرية إلى عبد الناصر من قبل الصاغ (رائد) محمود لبيب، مؤسس قسم الوحدات، في العام 1949 كي يتمكن الضباط الأحرار من تجنيدهم للمساعدة في الانقلاب.³⁶ وكانت آخر عملية تنسيق عسكري رئيسية بين جماعة الإخوان المسلمين والضباط الأحرار في 26 يوليو 1952، عندما قاد عبد الرؤوف حصار القصر الملكي رأس التين في الإسكندرية وتبادلت كتيبته إطلاق النار مع الحرس الملكي. وبحلول نهاية اليوم، تمكنت الكتيبة 19، بقيادة ضابط من جماعة الإخوان المسلمين، من إرغام الملك فاروق الأول على التنزّل عن العرش.

لم يستمر التعاون بين الفصيل المسيطر على مجلس قيادة الثورة وجماعة الإخوان لفترة طويلة بعد الانقلاب. وبرزت المصادر الرئيسية للخلاف بسرعة إلى الواجهة، بما في ذلك موقع المدنيين في الفترة الانتقالية، وصياغة الدستور، والحريات السياسية، ومصادرة الأراضي وإعادة توزيعها، وتحالفات الجماعة مع فصائل الجيش المناهضة لعبد الناصر، بالإضافة إلى دور الجيش في السياسة.³⁷ وبحلول شهر ديسمبر 1952، أوضح عبد الناصر لجماعة الإخوان المسلمين أنّه لن يكون هناك انتخابات حرة ولا إعادة تنصيب لقيادة مدنية. وفي يناير 1953، حلّ مجلس قيادة الثورة جميع الأحزاب السياسية وحظر وجودها في مصر. ولم تعترض جماعة الإخوان المسلمين على هذا القرار إذ لم يكن له تأثير عليها (لم تكن الجماعة حزباً سياسياً)، وكذلك من أجل تفادي اشتباك عنيف مع فصيل عبد الناصر القوي في مجلس قيادة الثورة والجيش. كان ذلك موقفاً انتهازياً كلّف الجماعة الكثير في وقت لاحق. وبحلول يناير 1954 حظر مجلس قيادة الثورة جماعة الإخوان المسلمين نفسها. وتبع ذلك حملة قمع تمّ خلالها القبض على نحو 450 فرداً من قادة وأعضاء الجماعة.³⁸

اشتدت المواجهة بين مجلس قيادة الثورة والإخوان المسلمين. وفي 28 فبراير 1954، حاصر عشرات الآلاف من المحتجين اللواء محمد نجيب، الرئيس حينذاك، والبكباشي عبد الناصر، رئيس الوزراء ووزير الداخلية وقتئذٍ، في قصر عابدين في وسط القاهرة. وكانت مطالبهم واضحة: العودة إلى الحكم المدني، والإفراج عن جميع المعتقلين

السياسيين، وإعادة المؤسسات الديمقراطية، وعودة الجيش إلى ثكناته.³⁹ وطلب عبد الناصر من عبد القادر عودة، الأمين العام لجماعة الإخوان المسلمين، صرّف المحتجين. فامتثل عودة لهذا الطلب، على أمل التوصل إلى حلّ وسط، ولكن ألقى القبض عليه في تلك الليلة نفسها من قبل الموالين لعبد الناصر في الشرطة العسكرية وأُعدم بعد ذلك بعام.⁴⁰ وفي العام 1993، كتب المؤرخ اليساري عبد العظيم رمضان، وهو مناهض بارز لجماعة الإخوان المسلمين، أن عودة "دخل التاريخ من باب الشهداء" وأن المحاكمة السورية التي أصدرت الحكم بإعدامه كانت "أسوأ عارٍ في تاريخ مصر المعاصر".⁴¹

في 29 مارس 1954، نظّم أنصار عبد الناصر مسيرات مضادة، ورددوا خلالها شعاراتٍ شملت "تسقط الديمقراطية" و"يسقط المتعلمون".⁴² وأعقب ذلك حملة قمعٍ أخرى ضدّ جماعة الإخوان المسلمين والجماعات السياسية الأخرى. وفي هذه المرة، لم يكن لدى جماعة الإخوان القدرة على تنظيم احتجاجٍ واسع النطاق نظراً لمستوى القمع. وفي أكتوبر 1954، قامت مجموعة من النظام الخاص بمحاولة فاشلة لاغتيال عبد الناصر.⁴³ وأعقب ذلك حملة اعتقالات مكثفة، قُبض خلالها على الآلاف من قادة وأعضاء جماعة الإخوان المسلمين.⁴⁴ وأُعدم ستة أعضاء من جماعة الإخوان، وحُكم على المرشد العام حسن الهضيبي، بالإعدام قبل أن يخفف الحكم.⁴⁵ وفي نهاية المطاف، فاز فيصل عبد الناصر في المواجهة السياسية والعسكرية مع جماعة الإخوان المسلمين ومعارضيه الآخرين بين العامين 1952 و1954، واستطاع سحق الجماعة، إلا أنه لم يستطع تدميرها.

الجولة الثانية: 2011 - 2013

كانت عبارة كارل ماركس التي كثيراً ما يتم اقتباسها "التاريخ يعيد نفسه، في المرة الأولى كمأساة وفي الثانية كمهزلة" تصف انقلابات عسكرية تضع نهايةً لتحوّلاتٍ سياسية. و"المأساة" التي أشار إليها ماركس كانت انقلاب نابليون بونابرت في العام 1799 الذي أنهى إحدى مراحل الثورة الفرنسية - وهو انقلابٌ حظي بدعمٍ من شرائح كبيرة من المجتمع الفرنسي عامة والباريسي خاصة. أما "المهزلة"، فكانت تكرار نفس السيناريو تقريباً على يد ابن أخيه، لويس-نابليون بونابرت، حين قام بانقلابٍ ضدّ البرلمان في العام 1851، أيضاً بدعمٍ من قطاعاتٍ من الشعب الفرنسي.

ليس هناك الكثير من القواسم المشتركة بين رجال الثورة الفرنسية في القرن التاسع عشر والإسلاميين المصريين في القرن الحادي والعشرين، ولكنّ عبارة ماركس المقتبسة تنطبق على الجانبين على حدٍ سواء. فبالنسبة لمصر، هناك أوجه تشابهٍ عديدة بين الفترتين 1954-1952 و2011-2013. ففي العام 1952، لم تكن جماعة الإخوان المسلمين هي من بدأت الانقلاب، ولكنها دعمته بقوةٍ وشاركت في تنفيذه.⁴⁶ والأمر نفسه ينطبق على انتفاضة 2011. فقيادة جماعة الإخوان لم تخطط لها أو تبدأ في تنفيذها، ولكنّ دعمتها بشدة في فترة لاحقة، وساهمت في صمود اعتصامات ميدان التحرير في فبراير 2011، التي أدت في نهاية المطاف إلى إزاحة مبارك عن السلطة.⁴⁷

بين العامين 2011 و2013، يمكن تقسيم التفاعلات التي حدثت بين جماعة الإخوان المسلمين وقيادة المؤسسة العسكرية إلى خمس مراحل. امتدت المرحلة الأولى من مارس إلى ديسمبر 2011، وكانت فترة من التعاون بينهما. وخلافاً لما حدث في تونس حيث قادَتْ هيئةٌ مدنية مرحلة التحوّل بعد الدكتاتورية، فقد قبلت كلُّ الأحزاب والجماعات المؤيدة للثورة تقريباً بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة - وهو هيئةٌ عسكريةٌ محافظةٌ سياسياً وغير دستورية - ليتولى قيادة عملية انتقالية "ثورية".⁴⁸ وقام المجلس العسكري بوضع خارطة طريقٍ انتقالية

في فبراير ومارس 2011، وقدمت لجنة من سبعة أعضاء معينين من قبل المجلس العسكري 11 تعديلاً على دستور العام 1971. وكان أحد أعضاء اللجنة، صبحي صالح، محامياً شهيراً من جماعة الإخوان المسلمين. وقادت الجماعة حملةً دعائيةً ناجحة للتصويت بـ "نعم" على هذه التعديلات، واستجاب لها 77,2 بالمئة من المشاركين في التصويت في 19 مارس 2011.⁴⁹ وعلى الرغم من ذلك، جاء الإعلان الدستوري النهائي في 30 مارس 2011 مثيراً للقلق - فالمجلس الأعلى للقوات المسلحة لم يعلق العمل بالدستور المعدل لعام 1971 فحسب، بل أضاف أيضاً 15 مادةً أخرى إلى إعلان دستوري يعزز بعضاً من صلاحياته. ولم تعترض جماعة الإخوان المسلمين ولا أغلب من صوتوا بـ "نعم" على هذه التغييرات.

» جاء قرار مقاومة الانقلاب العسكري في يوليو 2013 كحالة فريدة منفصلة عما قبلها.

بين مارس وديسمبر 2011، لم تكن هناك أسباب قوية للنزاع بين جماعة الإخوان المسلمين والمجلس الأعلى للقوات المسلحة. فكلًا الجانبين ظهرا كفاثرين. أرادت جماعة الإخوان المسلمين الحصول على الشرعية عبر الأصوات والمؤسسات، وكانت تتمتع بالدعم الشعبي الكافي لضمان ذلك. وتمكن التحالف الديمقراطي، وهو ائتلاف متعدد الأيديولوجيات تحت قيادة وهيمنة حزب الحرية والعدالة التابع للإخوان المسلمين، بالفوز بـ 235 مقعداً في أول انتخابات برلمانية حرة ونزيهة في مصر، ولم يكن يلزم سوى 20 مقعداً فقط للحصول على الأغلبية المطلقة. غير أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة لم يأبه بهذه النتيجة، لأن الإعلان الدستوري في مارس 2011 قلص صلاحيات المؤسسات المنتخبة. فأول برلمان مصري منتخب بحرية ونزاهة، على سبيل المثال، لا يمكنه أن يعين وزيراً أو يقيله. وكان المجلس العسكري مهتماً أيضاً بأن تكون له الكلمة الأخيرة في العملية الانتقالية، لا سيما في ما يتعلق بقضايا الأمن القومي وأمور السياسة العليا، وقبلت جماعة الإخوان المسلمين السير في هذا السبيل.⁵⁰

وفي حين لم يكن لدى المجلس الأعلى للقوات المسلحة ولا جماعة الإخوان المسلمين أي سبب للتصادم خلال هذه المرحلة، لم تكن العديد من الأحزاب والجماعات التي ناضلت في الانتخابات البرلمانية والاستفتاءات بمستوى الرضى نفسه. وكان من بين هذه الأحزاب والجماعات المتباينة مجموعات موالية للثورة، مثل ائتلاف "الثورة مستمرة"، وكذلك مناهضة لها، كفروع الحزب الوطني الديمقراطي المؤيدة لمبارك كشخص أو كنظام. وكانت الاستراتيجية التي اعتمدها بعض هذه الأحزاب الأخيرة هي لعب دور "المعرقل" لعملية التحول، من خلال محاولة مستمرة للتحالف مع الجيش، مطالبين بإطالة أمد حكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وبحل المؤسسات المنتخبة عبر وسائل مختلفة، بما في ذلك الطعون القانونية والدعوة صراحة لانقلاب عسكري.⁵¹ ونجحت هذه الاستراتيجية في نهاية المطاف بشكل مؤقت بالنسبة لبعض هذه الأحزاب والجماعات، مثل الحزب الاشتراكي الديمقراطي. فقد فاز بـ 16 مقعداً فقط (3,1 بالمئة) في الانتخابات البرلمانية، ولكن بعد انقلاب العام 2013، عين المجلس العسكري اثنين من مؤسسي الحزب وشخصياته البارزة، وهما حازم الببلاوي وزياد بهاء الدين، رئيساً للوزراء ونائباً لرئيس الوزراء. ودافع كلاهما علناً عن موجة القمع والإقصاء ضد منافسيهم السياسيين. وذهب الببلاوي إلى حد القول أن "الفظائع لا بد أن ترتكب في بعض الأحيان"، مقارناً فرض الاعتصام في ميدان رابعة بالحرب العالمية الثانية وفيتنام.⁵²

بدأ مستوى التعاون بين جماعة الإخوان المسلمين والمجلس الأعلى للقوات المسلحة ينخفض بدءاً من يناير 2012، مع انعقاد أول برلمان منتخب بحرية في مصر. واستمرت هذه المرحلة الثانية من العلاقات بين الطرفين

حتى يونيو 2012. وكانت مرحلة من مراحل الصراع المُسيطر عليه، وهو ما لخصته كلمات اللواء مختار الملا، العضو البارز في المجلس الأعلى للقوات المسلحة: "أياً كان انتماء الأغلبية في مجلس الشعب، فإنهم محل ترحيب كبير، لأنهم لن يتمكنوا أبداً من فرض أي شيء لا يريده الناس".⁵³ عكس هذا التصريح ميزان القوى في البلاد حينذاك، فعلى الرغم من مشاركة أكثر من 26 مليون مصري في التصويت لمجلس الشعب في البرلمان، كان هذا المجلس مؤسسةً ضعيفة الصلاحيات. وبالإضافة إلى ذلك، كان أداء العديد من النواب الإسلاميين في البرلمان في حالة يُرثى لها، وجعل هذا الأداء من أول مجلس شعبٍ منتخبٍ بحرية في مصر أضحوكةً. وفي يونيو 2012، وبقرارٍ صادرٍ من المجلس الأعلى للقوات المسلحة، جرى حل مجلس الشعب عقب صدور حكم من المحكمة الدستورية قضى بأن جزءاً من القانون الانتخابي كان "غير دستوري". وأسفر هذا القرار عن تركيز جميع السلطات التشريعية في يد المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وذلك قبل أيام فقط من الموعد المقرر لتولي أول رئيسٍ مدنيٍّ لمصر منصبه في 30 يونيو 2012. وكان ذلك، في واقع الأمر، انقلاباً أبيض غير دموي، وهو انقلابٌ مرّ دون أيّ إدانةٍ دولية وبنقدٍ محليٍ محدود. ولأنّ الفائز في الانتخابات البرلمانية، أي جماعة الإخوان المسلمين، قد فاز أيضاً بالرئاسة، لم تقم الجماعة بحشد مؤيديها وشركائها في التحالف. وهما أن الغالبية العظمى من الخاسرين في العملية الانتخابية كانت تدعو إلى حل مجلس الشعب، فقد رحبّت بذلك عندما حدث.

أما المرحلة الثالثة في العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين والمجلس الأعلى للقوات المسلحة فكانت صراعاً صريحاً بين مرسي والمجلس العسكري، الذي كان يرأسه المشير محمد حسين طنطاوي. واستمرت هذه المواجهة

في الفترة ما بين شهري يوليو وأغسطس 2012. وفي 10 يوليو 2012، أسقطت المحكمة الدستورية، وبتأييد من المجلس العسكري، محاولةً رئاسية لإعادة عقد البرلمان المنحل. وكان المجلس الأعلى للقوات المسلحة يهدف إلى الحفاظ على سلطاته التشريعية، وتعيين جمعيةٍ دستورية، وضمان أن تظلّ الرئاسة المدنية ضعيفة، ولكن تمّ إجراء مناورة من قبل الرئاسة بشكل غير متوقع. فقد أتاحَتْ مجزرة قُتل فيها 16 جندياً على يد مجموعة مسلحة في 5 أغسطس 2012 في سيناء الفرصة السياسية المواتية للرئيس مرسي ليُنقذ فيها عملية إطاحة

جريئةٍ لعددٍ من أكثر الجنرالات نفوذاً.⁵⁴ وفي 12 أغسطس، أصدر مرسي قراراتٍ عزل فيها كلاً من طنطاوي ونائبه (اللواء سامي عنان)، ورؤساء أجهزة كل من المخابرات العامة (مراد موفي)، والحرس الجمهوري (محمد نجيب عبد السلام)، والشرطة العسكرية (حمدي بدين)، ومديرية أمن القاهرة (محسن مراد)، وقوات الأمن المركزي (عماد الوكيل) من مناصبهم.

وفي حين زادت القرارات الدراماتيكية من الدعم لمرسي بين بعض المجموعات الشبابية الثورية اللامركزية والضعيفة نسبياً، فإنّ الجهات الفاعلة الأقوى والأكثر مركزية في المؤسسات المسلحة والقضائية، وكذلك الشرائح المجتمعية الموالية لمبارك، أصبحت في حالة قلقٍ شديد. وقال عضو سابق في الحزب الوطني الموالي لمبارك: "الرجل ده شكله مش خيال ماتة... ده عنده أنياب".⁵⁵ وبين شهري أغسطس ونوفمبر 2012، بدأ الرئيس يفقد بعض حلفائه المؤيدين للثورة من غير الإسلاميين. ويُعزى ذلك إلى خلافاتٍ نشبت حول تعييناتٍ وزارية (هيمن عليها أفراداً من عهد مبارك)، وتوتراتٍ دستورية على مواد (لا سيما تلك المدعومة من السلفيين)، وخطابٍ ديني-سياسي استقطابي وإقصائي تستخدمه بعض القوى الإسلامية، فضلاً عن فقدانٍ عميقٍ للثقة بين

» المرحلة الثالثة في العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين والمجلس الأعلى للقوات المسلحة فكانت صراعاً صريحاً.

جماعة الإخوان المسلمين/حزب الحرية والعدالة وحلفائهم السابقين.⁵⁶ ثم جاءت خطوة مرسى التالية الكبرى، ألا وهي الإعلان الدستوري في شهر نوفمبر 2012، فحوّلت هذا التوتر إلى عداوة صريحة. وكان الهدف من الإعلان الدستوري عزل النائب العام الذي عيّنه مبارك، وحماية ما تبقى من المؤسسات المنتخبة، سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر - وجميعها ذات أغلبية إسلامية - من الحل من قبل المحكمة الدستورية التي كانت تحت سيطرة أفراد أغلبهم من عهد مبارك، وإعادة محاكمة قادة أمنيين تمت تبرئتهم، وتعويض ضحايا القمع خلال الانتفاضة وبعدها. وقد جعل هذا الإعلان الدستوري السياسيين المنافسين، وكبار البيروقراطيين، وقادة المؤسسة العسكرية يشعرون بقلق أكبر من نفوذ مرسى المحتمل. "بغض النظر عن نواياه، فحتى الآن ليس لدينا سوى دكتاتورية كاملة. أنا لا أصدق الكلام عن الإصلاح القضائي إلا عندما أراه"، هكذا علّق ناشط في مجال حقوق الإنسان والسياسة كان يشن حملة ضد مرسى.⁵⁷ وفي حين أنّ معظم القوى الموالية للثورة ربما دعمت أهداف الإعلان المشار إليها في وقت سابق، إلا أن محاولة تحقيقها من خلال هذه الزيادة الكبيرة في السلطة الرئاسية كان، بالنسبة لكثيرين، خطوة أبعد من اللازم. ونظراً للاستقطاب الشديد وانعدام الثقة بين القوى السياسية في مصر، فإن مستوى المقاومة الذي نشب عقب الإعلان لم يكن مستغرباً. كان موقف "المحصلة الصفرية"، الذي يُنظر فيه إلى أي مكسب يحققه مرسى كأنه خسارة لمعارضيه، السمّة الرئيسية للعبة السياسية. قال الدكتور محمد محسوب، الوزير السابق للشؤون القانونية والبرلمانية: "كان لا بد للرئيس من تحييد قضاة المحكمة الدستورية المُسيّسين، الذين كانت أحكامهم تواصل ضرب المؤسسات المنتخبة، إلا أنّ الوسائل المستخدمة لم تكن جيدة".⁵⁸

«أصبح الجيش "حكماً" قوياً بين قوى سياسية مستقطبة بشكل متزايد.

وقد خرجت المؤسسات الأمنية والعسكرية في نهاية المطاف من هذه الأزمة كأنها هي المنتصرة الوحيدة. فمن ناحية، أصبح الجيش "حكماً" قوياً بين قوى سياسية مستقطبة بشكل متزايد. على سبيل المثال، رفض محمد البرادعي لقاء الرئيس المنتخب، وطلب بدلاً من ذلك أن يلتقي مع وزير الدفاع.⁵⁹ وقال في أعقاب الإعلان الدستوري: "لا يمكن استبعاد تدخل الجيش لاستعادة القانون والنظام".⁶⁰ وكانت الشرطة المنتصر الآخر. قرر أفراداً من قيادة الشرطة والعديد من الضباط التوقف عن أداء واجباتهم والبدء في إضراب غير مُعلن. بدأ هذا التطور في فبراير 2011، وازداد تدريجياً بعد انتخاب مرسى في يونيو 2012.⁶¹ وفي ديسمبر 2012، عندما هاجم المتظاهرون قصر الاتحادية الرئاسي بقنابل المولوتوف وحاولوا إزالة أبواب القصر باستخدام الرافعة، غابت قوات الأمن المركزي عن المكان.⁶² وجاء موقف بعض الوحدات من الحرس الجمهوري ماثلاً. وعندما طُلب من وزير الداخلية أحمد جمال الدين تأمين حماية للقصر، اشترط على الرئيس الامتثال لمطالب المحتجين قبل أن يُرسل إليه أي دعم.⁶³

وفي 22 ديسمبر 2012، كانت بعض وحدات الشرطة المتمركزة أمام مقر إقامة الرئيس على وشك الانضمام تقريباً إلى أعمال الشغب. "يا ابن... سوف تكون في السجن في غضون ساعات... فأمثالك لا يمكن أن يكونوا في القصر الرئاسي"، صرخ ضابط شرطة كبير كان مسؤولاً عن تأمين منزل الرئيس، أثناء وجود زوجة الرئيس وابنه فيه.⁶⁴ قال العميد طارق الجوهرى، وهو ضابط شرطة كان مع الوحدات المكلفة بتأمين الحماية للمنزل: "احتججت بقوة على هذا الوضع وأبلغت الحرس الرئاسي بما كان يحدث". وعندما احتج الجوهرى، قال له أحد زملائه أنّه "سوف يواجه مصير اللواء البطران"، وهو لواء في الشرطة قُتل في 29 يناير 2011 - يُقال من قبل اثنين من زملائه - بعد رفضه تنفيذ أوامر من اللواء حبيب العادلي، وزير الداخلية في عهد مبارك، لفتح أبواب سجن

القطا لإطلاق سراح المحكومين الجنائيين في محاولةٍ لإنقاذ نظام مبارك من خلال خلقِ حالةٍ من الفوضى على مستوى البلاد كلها.⁶⁵

وفي مارس 2013، جعل العسكر من مرسى أضحوكةً في منطقة القناة. فبعد وقوع أحداث دموية في بورسعيد، نصح وزير الدفاع الرئيس بإعلانِ حظرٍ للتجول، ولكن بدلاً من تطبيقِ هذا الحظر، عقد الجيشُ بطولةً لكرة القدم في مدنِ منطقة القناة خلال ساعاتِ حظر التجول.⁶⁶ وبشكلٍ عام، وخاصة من ديسمبر 2012 فصاعداً، كانت العلاقةُ بين جماعة الإخوان المسلمين وقيادة العسكر تنحدر نحو مواجهةٍ مفتوحة. واجه الرئيسُ حالةَ تمردٍ صامتة، في البداية من قوات الشرطة، ثم لاحقاً من الجيش.

حملة قمع أم تسوية: كيف يتخذ قادة المجلس العسكري القرارات؟

الانقلابات لها تكاليفها، وفوائدها، وعواقبها. وكما بيّنا من قبل، فهي تنطوي على القيام بأعمال غير شرعية ذات خطورة عالية. وترتفع درجة خطورة الانقلابات بشكل خاص عندما تستهدف هذه الانقلابات مؤسسات أو شخصيات منتخبة منذ فترة قريبة، ونظراً لدعم الجماهير المناصرة لتلك الشخصيات، فإن احتمالات المقاومة كبيرة. فلماذا إذاً قرّر المجلس الأعلى للقوات المسلحة بقيادة السيسي القيام بانقلاب يوليو 2013؟ هناك بعض التفسيرات لهذا الأمر، ولكن قبل أن نأتي على ذكرها، من المفيد أن نستعرض أهداف المجلس العسكري منذ توليه السلطة في فبراير 2011.

كانت ثورة يناير 2011 حصيلة نضالٍ لعددٍ من القوى الاجتماعية والسياسية التي تحدثت الوضع الراهن لعهد مبارك، إلا أن دوافع هذه القوى المؤيدة للتغيير كانت مختلفة. فالقوى الموالية للثورة، سواءً أكانت إسلامية أم غير إسلامية، تحركت بسبب فساد النظام ومستويات القمع. وفي المقابل، كانت المؤسسة العسكرية، بقيادة المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ترى أن بعض سياسات مبارك، وبشكل أساسي تلك الناجمة عن تصرفات ابنه جمال وزوجته سوزان، تقوّض مصالح قادة المؤسسة. ومع ذلك كانت تلك القيادة تعتقد بضرورة الحفاظ على العناصر الرئيسية للنظام، لا سيما حق النقض الذي تتمتع به المؤسسة العسكرية على عملية صنع القرار السياسي. وهذا الاختلاف في التصورات والأهداف تسبّب في حدوث توترات واشتباكاتٍ طوال فترة حكم المجلس، وامتدت هذه الحالة كذلك في عهد مرسي. فعلى سبيل المثال، بالنسبة للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، إن إجراء إصلاح شاملٍ لقطاع الأمن، ووضع القوات المسلحة تحت سيطرة وإشراف مدنيين منتخبن ديمقراطياً، ومراجعة الشفافية في الميزانية، هي في حدها الأدنى مفاهيم راديكالية وفي حدها الأقصى محرمات خطيرة لا بد من القضاء عليها أو جعلها بلا معنى.⁶⁷

وبين فبراير 2011 ويوليو 2013، كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة يودّ لو تمكّن من الجمع بين برلمانٍ بصلاحياتٍ محدودة، ورئاسةٍ تابعةٍ للمؤسسة العسكرية، والتمتع بصلاحياتٍ دستوريةٍ تُضفي الشرعية على استقلالية المؤسسة عن مؤسسات الدولة الأخرى، مع فرض سيطرةٍ محتملةٍ على السياسات العليا. وكان الحد الأدنى الذي أصرّ المجلس العسكري عليه هو الاحتفاظ بحقّ النقض (الفيتو) على السياسة الخارجية والأمن، واستقلالية ميزانية الجيش والمجمعات الاقتصادية وحصانة قانونية من الملاحقة القضائية بتهمٍ ناجمة عن الفساد أو القمع، وصلاحياتٍ دستوريةٍ لضمان هذه الترتيبات. ويتضمن حقّ النقض على عملية صنع القرار السياسي بشأن أيّ قضايا تمسّ الأمن القومي أو السياسة الخارجية الحساسة، وأهمها العلاقة مع إسرائيل. وللسيطرة على السياسات العليا، فقد أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة ملحقاً دستورياً في يوليو 2012 يفوضه بتوليّ صلاحيات البرلمان المنحل، بما في ذلك السلطة التشريعية، والحق في تشكيل جمعيةٍ دستوريةٍ والاعتراض على المواد الدستورية.⁶⁸ وتضمن الملحق أيضاً مرسوماً لتشكيل مجلس دفاع وطني يسيطر عليه

الجيش ومنح المخابرات العسكرية والشرطة العسكرية سلطة اعتقال المدنيين بثهم بسيطة على غرار تعطيل حركة المرور أو توجيه "إهانة" للجيش.

أما عن الاقتصاد، فإن المجمعات العسكرية-الاقتصادية المستقلة، التي تستفيد من رسوم جمركية وأسعار صرف تفضيلية للعملاء الصعبة، ومن إعفاء ضريبي ومُلْكِيَّة أراضي وحقوق مصادرة لها (دون الدفع للخزانة العامة للدولة)، ومن جيش من العمالة المجانية تقريباً (تشغيل المجندين)، تُمثِّل مصدر نفوذ كبير للجيش، وبالتالي فهي قضية شائكة أخرى لأيّ رئيس مدني منتخب. ومع معاناة الاقتصاد المصري، فإن السياسيين المنتخبين قد يسعون لتحسين الأوضاع عن طريق التحرك ضدّ الأصول المدنية التي يمتلكها العسكر — من خلال فرض شكل من أشكال الضرائب وإعادة النظر في الأسعار التفضيلية وسياسات مصادرة الأراضي. وليس الفساد والحصانة من الملاحقة القضائية أقل أهمية.

وعلى الرغم من قوته، كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة حساساً لعوامل معينة. وكانت الضغوط من الولايات المتحدة هي أحد هذه العوامل، بسبب تقديمها الأسلحة والتدريب والأموال. وكانت التعبئة في الشارع عاملاً آخرًا. فقد جاءت معظم قرارات المجلس المؤيدة للديمقراطية نتيجة الضغوط الهائلة من الاحتجاجات في ميدان التحرير. من بين هذه القرارات عزل مبارك ومحاكمته (وكذلك محاكمة عناصر أخرى من النظام وتقديم موعد الانتخابات الرئاسية من يونيو 2013 إلى يونيو 2012). وثمة عامل آخر أثر على عملية اتخاذ القرار داخل المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ألا وهو مسألة تماسك الجيش من الداخل. فليس سرّاً أنّ التقارير الداخلية حول احتمال حدوث تمرد في الرتب الوسطى والدنيا كانت من بين العوامل التي تسببت في تخلي المجلس عن مبارك وعصيان أوامره بقمع المحتجين.⁶⁹ وفي هذا الصدد، قال ضابط سابق: "إنّ رؤية ضباط يرتدون الزي العسكري وهم يحتجون في ميدان التحرير ويتحدثون على قناة الجزيرة قد جعلت المشير يشعر بالقلق حقاً".⁷⁰

إذا كان ذلك الحد الأدنى من الأهداف والقيود المرئية، فما الذي يفسر إذاً قرار القيام بانقلاب يوليو 2013 وما تبعه من قمع؟ هناك عدة نماذج تفسيرية يمكن استعراضها في ما يتعلّق بهذا الأمر.

نموذج الفاعل العقلائي

هناك تفسيرات منطقية/عقلانية للعنف السياسي، سواءً من جانب الدولة أو من جهات غير حكومية. بعيداً عن الأخلاق، فإنّ فوائد القمع تفوق ببساطة كلفة الاستيعاب في حسابات قادة العسكر. فلو وجد القادة في الأفراد والهيئات المنتخبة تهديداً محتملاً في المستقبل، وكان بوسعهم تعليق الدستور، وحل البرلمان، واعتقال الرئيس، وقتل أو إصابة أو اعتقال الآلاف ممن يعارضون هذه التدابير دون التعرّض للمساءلة، فلماذا يخاطرون بتغيير ميزان القوى في المستقبل؟

إلا أنّ المؤسسة العسكرية لم تكن بأي حال من الأحوال خاسرة في العملية الانتقالية بين عامين 2011 و2013. ففي عهد الرئيس مرسي، لم تكن قيادة الجيش تتمتع بسلطات متعددة فحسب، بل كانت هذه السلطات قانونية دستورياً. ففي دستور العام 2012، وبدعم من جماعة الإخوان المسلمين/حزب الحرية والعدالة، وبموافقة من الناخبين بنسبة 63,83 بالمئة، كان لا بد لوزير الدفاع أن يكون ضابطاً في الجيش (المادة 195)، وأن يتشكّل مجلس الدفاع الوطني بغالبية من القادة العسكريين (المادة 197). ولقد أعطى ذلك الجيش فعلياً حقّ الفيتو

على أي قضية تتعلق بالأمن القومي أو بالسياسة الخارجية الحساسة. وسمحت المادة 198 بمحاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية "عندما تُسبب جريمة ما ضرراً للقوات المسلحة". ومُنحت الحصانة القانونية للعسكريين من الوقوف أمام المحاكم المدنية، ولم تكن هناك مؤشرات عامة تُظهر أن السياسيين المدنيين كانوا قادرين أو مستعدين للتحرّك ضدّ المجمع الصناعي العسكري، الذي هو بمثابة ثقبٍ أسود في الاقتصاد المصري. "لم يسبب لنا [مرسي] حقاً أيّ ضررٍ ... أنا أعني في ما يحرص (الضباط) عليه، كالرواتب والمزايا والمعاشات التقاعدية، كانت كلها جيدة"، هذا ما قاله ضابطٌ من الجيش من ذوي الرتب المتوسطة قبل ثلاثة أشهرٍ من انقلاب يوليو 2013.⁷¹ ونظراً للتكاليف والفوائد، والاحتمال الكبير لوقوع أحداثٍ دامية في وقت لاحق، فإنّ النموذج العقلاني وحده لا يُفسّر سبب حدوث انقلاب يوليو، إلا إذا كان هناك سوء تقديرٍ للحجم المحتمل من ردود الفعل الشعبية المناهضة للانقلاب ونطاقها وشدتها.

الإجراءات التنظيمية والسياسة الفصائلية

هناك تفسيرٌ آخر لقرارات الجيش وسلوكه يكمن في روتيناته التنظيمية. فكلُّ مؤسسةٍ لديها مجموعةٌ من "إجراءات العمل القياسية": وهي قواعدٌ رسمية وغير رسمية يتم بموجبها تحديد الأفعال وردود الأفعال.⁷² وفي حالة مواجهة احتجاجات ضد الحكومة، كان استخدام التهيب والقمع ضمن إجراءات العمل القياسية لقوات الجيش والشرطة على مدى العقود الستة الأخيرة من الحياة السياسية المصرية.⁷³

شكّلت ثورة يناير 2011 تحدياً خطيراً لهذا النموذج من خلال التحدي المباشر لقوة المؤسسات القسرية، كقوات الأمن المركزي أو الشرطة العسكرية، كما أدت الثورة إلى قدر أكبر من مساءلة الأجهزة الأمنية بجميع فئاتها. ومن الواضح أنّ قيادة العسكر شعرت بعدم الراحة إزاء هذا الوضع الجديد. وهكذا وجد الفريق أول عبد الفتاح السيسي نفسه مضطراً لشرح لعددٍ من الضباط قائلاً: "ما تمّ تجاه الشرطة خلال السنتين اللي فاتوا أفرز مناخ جديد... المناخ الجديد ده.. هو هيووقف أدام حضرتك لغاية مستوى معين. لكن مش يحصل إنه يستعد انه يضربك بغاز وقنابل وخرطوش. حد يموت أو حد يحصله حاجة في عينيه ... يتحاكم الضابط؟ لأ ... مش يحصل خلاص. وأنا عايز أقول لك أنه المتظاهرين قد أدركوا ذلك"، ورد هذا الحديث في شريط فيديو نُشر على نطاقٍ واسع.⁷⁴ يؤكد السيسي أنّ الشرطة لن تساعد الجيش كثيراً في حال حدوث حملة قمع كي لا تتحمل مسؤولية أيّة تعديات أو حالات قتل.

وعلى الرغم من هذه المخاوف، استمرت هذه الممارسات ولم يتم تغيير. وكان هذا ينطبق بالتأكيد على الأجهزة الأمنية المصرية. فقد قال أحد ضباط الشرطة، متحدثاً في أعقاب حملة قمعٍ في أكتوبر 2013 قُتل فيها 50 متظاهراً: "بص احنا بنشتغل كده بقى لنا عشرين سنة... والله احنا مشينا زي ما الكتاب بيقول في أكتوبر... الإخوان أصلهم ولاد...هاقولك التعليمات دي زي ال... بس أنا كضابط أو حتى كوزير ما عنديش فرصة أغيرها دلوقت".⁷⁵ وحتى قبل أن يتولى محمد مرسي منصبه، كان الجيش أيضاً على استعداد تام لتنفيذ التعليمات ذاتها. فقد شاركت القوات العسكرية في قمع العديد من المظاهرات والاعتصامات بوحشية خلال العام 2011، ولعل أبرزها قمع المتظاهرين المسيحيين الأقباط أمام مبنى التلفزيون الحكومي في ماسبيرو في أكتوبر 2011.

وهناك تفسيرٌ ثالثٌ محتمل لكيفية اتخاذ قيادة العسكر لقراراته، وهو تفسيرٌ له علاقةٌ بالفصائلية داخل المؤسسة الأمنية والعسكرية وحلفائها السياسيين. فغالباً ما ينقسم الإنقلابيون وأنصارهم إلى تحالفين اثنين بعد

الانقلاب، أحدهما يدعو إلى استئصال كلي للحزب المخلوع، بينما يدعو التحالف الآخر إلى دمج محدود له مع ممارسة القمع بدرجة أقل. وشاعت ملحمة فصيل الاستئصاليين (eradicators) مقابل فصيل المحاورين (-dialo gists) في تاريخ الطغمت العسكرية الانقلابية في أمريكا الجنوبية. وفي السياق ذاته، يشير أودونيل وشمير إلى هذين الفصيلين بـ “المتشددين” (hardliners) و “المتساهلين” (softliners). وبالإضافة إلى موقفهما من الاستئصال أو الدمج المحدود، فإنَّ الفصيل الأول يرى “أن استمرار الحكيم الاستبدادي ممكن ومرغوب فيه، وإن لم يكن ذلك من خلال الرفض القاطع لجميع أشكال الديمقراطية، فهو إذاً من خلال إقامة وجهة يمكنهم من ورائها الحفاظ على التسلسل الهرمي والسلطوي لحكمهم”. أما الفصيل الثاني فيوافق الأول على استخدام القمع في المراحل الأولى، ولكنه يعتقد أنه من الضروري إعادة بعض الحريات وقدرًا من الشرعية الانتخابية للحفاظ على النظام.⁷⁶ وقد استمرت هذه الانقسامات حتى النهاية في أماكن أخرى غير أمريكا الجنوبية، بما في ذلك اليونان في العام 1967، والجزائر في العام 1992، ومصر عقب انقلاب 1952، كما هو موضح سابقاً.⁷⁷

وبحلول أغسطس 2013، كانت أجزاءً كبيرة من الخريطة الفصائلية المؤيدة للانقلاب واضحة للمحللين والمراقبين. وتحدث أحد الدبلوماسيين الغربيين لصحيفة ذا نيويورك تايمز علناً عن اللواء محمد فريد التهامي، رئيس جهاز المخابرات العامة السابق، واصفاً إياه قائلاً: “كان الأكثر تشدداً والأكثر معارضة للإصلاح على الإطلاق”.⁷⁸ وكان التهامي من أشد أنصار حملة القمع التي شنت لفض اعتصام ميدان رابعة في شهر أغسطس 2013، والتي أسفرت عن أكثر من 1250 حالة وفاة.⁷⁹ وهناك اعتقاد قوي سائد بين صفوف هذا الفصيل بأنَّ المشير طنطاوي كان متساهلاً في التعامل مع المتظاهرين. ولذلك، فإنَّ الدرس المستفاد من عهدي مبارك وطنطاوي هو اتخاذ إجراءات أكثر صرامة. وقد أدرك المجلس الأعلى للقوات المسلحة أنه إذا استخدم بعد الانقلاب تكتيكات مشابهة لتكتيكات القذافي أو الأسد، فإن احتمال تدخل حلف شمال الأطلسي (الناتو) لإنقاذ الثورة (كما في ليبيا)، أو قيام أي مقاومة ثورية مسلحة كبيرة (كما في سوريا) معدوماً تقريباً. ولو أنَّ أجزاءً من السيناريو الأخير حدثت بالفعل، فإنَّ الجيش والشرطة سيكون لهما قدرة أعلى على استخدام العنف والفوز في أي صراع مسلح، كما حصل في صعيد مصر في تسعينيات القرن الماضي. كما سيكون لهما شرعية القيام بذلك، نظراً للبعد المسلح للصراع.

وفي أغسطس 2013، قاد مبعوث الاتحاد الأوروبي برناردينو ليون ونائب وزير الخارجية الأمريكية وليام بيرنز عملية وساطة تهدف إلى احتواء الأزمة بعد الانقلاب ومحاولة حلها.⁸⁰ وفي هذا السياق، قال الدكتور عمرو دراج، وزير التخطيط والتعاون الدولي السابق والسياسي في حزب الحرية والعدالة: “قالوا لنا إنَّ هناك معتدلين

في الحكومة ... كانوا يقصدون الدكتور محمد البرادعي”.⁸¹ وكان جوهر الخطة الإفراج عن اثنين من رؤساء الأحزاب السياسية، هما زعيم حزب الحرية والعدالة ورئيس البرلمان السابق سعد الكتاتني، وزعيم حزب الوسط أبو العلا ماضي، للتفاوض على قرار بضمانات دولية في مقابل إلغاء الاعتصامات في ميداني رابعة والنهضة. وفي 6 أغسطس، اتصل ليون

هاتفياً بدراج ليقول له إنَّ الأزمة كانت على وشك أن تُحل سلميًّا، ولكن على مدى الأسبوع التالي، تعرَّض فصيل المحاورين وهم أقلية ضعيفة داخل الحكومة التي عيَّنها العسكر، لعملية تهميش ناجحة.⁸² وفي 14 أغسطس، بعد ساعاتٍ من بدء الحملة على ميدان رابعة، قال ليون: “كان لدينا خطة سياسية على الطاولة، وقد قبلت بها جماعة الإخوان المسلمين ... وكان بوسعه [المجلس الأعلى للقوات المسلحة] تبني هذا الخيار. لذلك فكلُّ

» لا يعكس فصيلاً المحاورين والاستئصاليين الانقسام العسكري-المدني.

ما حدث اليوم كان غير ضروري“⁸³. أما البرادعي الذي تحالف لتنفيذ الانقلاب مع العسكر، وشغل منصب نائب الرئيس في حكومة ما بعد الانقلاب، فقد تمّ تهمة شيه بعد دعوته للحدّ من القمع عقب مجزرة الثالثة ضدّ النشطاء المناهضين للانقلاب يوم 27 يوليو 2013، ثم استقال في نفس اليوم الذي وقعت فيه مجزرة رابعة.⁸⁴

»سعى المسؤولون القطريون لدعم دورهم من خلال الحصول على تفويض من جامعة الدول العربية.

من المهم أن نذكر أن فصيلي المحاورين والاستتصاليين لا يعكسان الانقسام العسكري-المدني. ففي جميع الحالات المذكورة أعلاه تقريباً، بما في ذلك مصر، فإنّ شخصيات مدنية أيدت بقوة وضغطت لتنفيذ سياسات ”استتصالية“، بمن فيهم صحفيون وسياسيون ورجال دين ورجال أعمال وناشطون شباب، وحتى نشطاء في مجال ”حقوق الإنسان“.⁸⁵ فمثلاً قد دعا ناشط سابق في مجال حقوق الإنسان وأكاديمي إلى تحويل المساجد والمدارس إلى معسكرات اعتقال لاحتجاز 750,000 شخص، قيل أنهم أعضاء في الحزب المخلوع.⁸⁶

وفي حوار للمؤلف مع ضابط برتبة عميد ممن تخصصوا في إجراء المفاوضات داخل القوات المسلحة المصرية (وهو ممن يؤيدون الحوار)، سأله المؤلف إذا تمت استشارته أو أي شخص آخر ممن هم متخصصين داخل الجيش حول كيفية حل الأزمة دون إراقة المزيد من الدماء، فأجاب: ”لم تكن آراؤنا (المؤيدة للحوار) مرحباً بها في تلك الفترة“.⁸⁷

العامل النفسي

وهناك أيضاً تفسير نفسي لقرار قيادة المؤسسة العسكرية بالانقلاب وقمع معارضيه بعد ذلك. وهذا الجانب من عملية صنع القرار في المؤسسة العسكرية هو على الأرجح أقل الجوانب التي حظيت بالدراسة والتحليل، وهو بالتأكيد الأكثر صعوبة عند البحث. فمنذ انقلاب 1952، تمت عقدة التفوق داخل المؤسسة العسكرية وتجذرت بثبات. وقد ذكر اللواء جمال حماد، عضو الضباط الأحرار، ومؤلف البيان الأول لانقلاب 1952، أنّ الضباط الذين سيطروا حديثاً على الحكم قد أصبحوا ”مهوسين بالسلطة“ بمجرد أن أدركوا تدريجياً أن ”كلماتهم أصبحت قوانين... وأنهم أسياة مصر الجدد“.⁸⁸

وبعد مضي أكثر من ستين عاماً، أن يأتي شخص مدنيّ ويعلن نفسه بأنّه ”القائد الأعلى للقوات المسلحة“ لم يكن أمراً مستساغاً بالنسبة لكثير من القادة العسكريين، ليس لأنّ ”المدني“ يُنظر إليه على أنّه من فئة أدنى فحسب، ولكن أيضاً لأنّ من ينتمي لجماعة الإخوان المسلمين يُنظر إليه على أنه شخص من الطبقة الاجتماعية الدنيا أو من ضمن الفئة الأقل شأناً التي لا ينبغي لها أن تدخل مؤسسات الدولة، فهو عادة ما يكون من أبناء الطبقة الوسطى-الدنيا، وغالباً ممن هاجروا من الأقاليم الريفية إلى العاصمة أو المدن الأخرى. وفي هذا الصدد، قال ضابط في الجيش في أبريل 2013، أي قبل ثلاثة أشهر من وقوع الانقلاب: ”كلّ مرّة مرسي يقول ”أنا القائد الأعلى للقوات المسلحة“، كنت عايز أضرّبه بأي حاجة“.⁸⁹

وقد تعرّز تأثير عقدة التفوق هذه على السلوك وعملية اتخاذ القرارات من جراء التفاعلات التي حدثت بين المجلس الأعلى للقوات المسلحة والعديد من السياسيين والناشطين المدنيين خلال الفترة الانتقالية. فقد ذكر لواء متقاعد من الجيش: ”كان المجلس العسكري يقيّمهم ويحلّهم ويتعمّق في فهم ما يريدونه وما يتطلعون

إليه ... وكان عضو المجلس المسؤول عن هذه الأمور هو عبد الفتاح السيسي، رئيس الاستخبارات العسكرية⁹⁰. ثم أردف قائلاً: "هُمَ [السياسيون المدنيون] بالتأكيد لم يفوزوا باحترام المجلس الأعلى للقوات المسلحة بسبب تصرفاتهم. وبحلول مارس 2011، أصبح السؤال كالاتي: كيف يمكننا [نحن الجيش] تسليم البلاد لهؤلاء الناس (السياسيين المدنيين)؟... وكانت أفكاراً مثل ترتيب "خروج آمن" للمجلس الأعلى للقوات المسلحة مثيرة للضحك. نحن [قيادة العسكر] نعطهم فرصة الخروج الآمن إذا كنا كرماء، وليس العكس... كان ذلك هو التفكير السائد"

وبعيداً عن "تسليم البلاد"، كانت قضية فرض رقابة مدنية، حتى وإن كانت ضمن ترتيب مؤسسي ضعيف، تمثل إشكالية من الناحية النفسية. وقد انعكس ذلك في تصريحات الفريق أول السيسي خلال اجتماعه مع ضباط الجيش: "ده لسه في برلمان جاي وممكن البرلمان ده يطلب استجوابات. يا ترى حنعمل معاه إيه... لازم احنا كمان نستعد للمتغيرات دي إحنا نجابهها من غير ما تأثر علينا سلباً بشكل كبير"⁹¹. وكان البرلمان المتوقع قدومه قبل الانقلاب سيحظى ربما بنسبة كبيرة من النواب الإسلاميين، إن لم يكن بأغلبية منهم.

لا يقتصر ظهور عقدة تفوق ضباط الجيش إزاء الساسة المدنيين والمؤسسات المدنية فقط، فهي موجهة أيضاً إلى مؤسسات مسلحة أخرى، كقوات الشرطة. وعلى الرغم من البعد العسكري السائد في التسلسل الهرمي لدى قوات الشرطة، وكذلك الرتب والقوانين والهيكل التنظيمية والتدريب والمناهج الدراسية، يتم وصف الشرطة في لوائحها الداخلية والداستير بأنها "كيانٌ مدني". ومن هنا - ومن حيث المكانة - كان يُنظر إليها على أنها أقل شأنًا من الجيش، وخاصة بعد ثورة يناير. وفي هذا السياق، وفي أعقاب ثورة يناير 2011، قال ضابط شرطة محاولاً تفسير عقدة التفوق لدى الجيش على الشرطة: "يعتقد ضباط الجيش أنهم أنقذوا وزارة الداخلية من المحتجين، وأمنوا الحماية لمراكز الشرطة والسجون... وأنه لولاهم لانهارت وزارة الداخلية"⁹².

وأخيراً، فإن أطر صنع القرار المذكورة أعلاه لا يلغي بعضها بعضاً، بل يمكن أحياناً الأخذ بها كلها وتطبيقها مجتمعة. وعموماً، وضمن إطار محلي (وبعزل البعد الإقليمي)، فإنها تساعد في تفسير سبب اتخاذ قيادة الجيش قرار المضي في مسار تنفيذ انقلاب محفوف بالمخاطر ومتبوعاً بحملة قمع دموية.

النصرُ البعيدُ المنال: كيف تتخذ جماعة الإخوان المسلمين القرار؟

إنَّ السؤالَ الرئيسي في هذا القسم هو كيف اتخذت جماعة الإخوان المسلمين القرارات عندما واجهت الأزمات الحساسة خلال الفترة الانتقالية بين العامين 2011-2013. فبعض هذه القرارات الحاسمة شملت دعم الثورة في يناير 2011، والتقدم بمرشح للرئاسة في أبريل 2012، ومقاومة الانقلاب في يوليو 2013.

وهنا، لا بد من الإشارة إلى أنَّ جماعة الإخوان المسلمين، استناداً إلى سلوكها التاريخي، هي منظمة براغماتية إلى أقصى الحدود.⁹³ وهي تُصنّف في أهدافها السياسية كجماعةٍ إصلاحيةٍ أكثرَ منها ثورية، وفي سلوكها السياسي هي أكثر تدرجاً منها راديكالية. وقد تأخرت دائماً وراء خصومها السياسيين التابعين للدولة من حيث القدرات والموارد. وهذا لا يشمل المؤسسة العسكرية فحسب، ولكن أيضاً الأحزاب التي أصبحت أجزاءً من أجهزة الدولة، مثل الحزب الوطني الديمقراطي التابع لمبارك أو الاتحاد الاشتراكي التابع لعبد الناصر. وبعبارةٍ أخرى، كانت جماعة الإخوان المسلمين خطراً على المؤسسات السلطوية في مصر، ولكن خلال تاريخها طوال 68 سنة، لم تكن يوماً من الأيام بالقوة الكافية لإلحاق الهزيمة بهم.

فاعلٌ عقلائي؟

وبالنظر إلى ما أوردناه أعلاه، يمكن للمرء أن يفترض وجودَ نموذج الفاعل العقلائي في آلية صنع القرار. فقد كانت جماعة الإخوان المسلمين تتطلع إلى تعظيم مكاسبها من خلال الاستفادة من الفرص التي تتيحها العملية الانتقالية. فالقيادة، ممثلة في مكتب الإرشاد للإخوان المسلمين، كانت تدرك أنَّ بوسعها الفوز في الانتخابات والبقاء ضمن المؤسسات. وفي الوقت نفسه، كانت الجماعة حذرةً جداً من المؤسسة العسكرية ونوابها. فهي خسرت في كلِّ مواجهةٍ جرت مع الأنظمة العسكرية في مصر في خمسينيات وستينيات القرن الماضي. فكانت جماعة الإخوان بحاجة إلى تعزيز نفوذها في مجالاتٍ أقلَّ ظهوراً وعلانية، وبالتالي أقلَّ خطورة، تفادياً للدخول في مواجهاتٍ مباشرةٍ مع لاعبي أقوى منها.

وبين فبراير 2011 وأغسطس 2012، تصرفت جماعة الإخوان المسلمين عموماً وفق الطريقة المذكورة آنفاً. حاولت الجماعة تعظيم مكاسبها في مجالاتٍ آمنةٍ نسبياً وتجنبت القيام بأعمالٍ استفزازيةٍ مُبالغٍ فيها. كما أنها شاركت في الانتخابات، وانضمت إلى الأطر المؤسساتية، وتجنبت عموماً المشاركة في الاحتجاجات غير الضرورية والخطاب التصعيدي بشأن المجلس العسكري الحاكم. ولكن كانت هناك بعض الاستثناءات. ففي نوفمبر 2011، حشدت الجماعة، جنباً إلى جنب مع القوى السياسية والثورية الأخرى، أنصارها في ميدان التحرير في ردِّ فعلٍ على وثيقةٍ "فوق دستورية" أصدرها المجلس الأعلى للقوات المسلحة جعلت من المؤسسة العسكرية سلطةً مستقلة. وقد اقترح إصدار هذه الوثيقة علي السلمي، وهو عضوٌ من حزب الوفد وكان يشغل، لسخرية القدر، منصب نائب رئيس الوزراء "للتحول الديمقراطي"، بتعيين المجلس العسكري.

ووقع اشتباك آخر مسيطرٌ عليه في يونيو 2012، قبل إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية. وأوضح لواء متقاعد، كان يتابع المحادثات التي جرت في ذلك الوقت بين المجلس الأعلى للقوات المسلحة وجماعة الإخوان المسلمين، قائلاً: "أراد المجلس العسكري من الجماعة أن تقر بما ورد في وثيقة علي السلمي، وإلا سيتم إعلان أن فوز مرسي باطلٌ بسبب التزوير. ولم يقبل بعض قادة جماعة الإخوان بذلك. ولكنهم اختاروا في النهاية حلاً وسطاً"⁹⁴. وخلال هذه المفاوضات الوعرة، جاء رد حزب الحرية والعدالة/وجماعة الإخوان، وغيرهما من الجماعات المؤيدة لمرسي، بتنظيم اعتصامٍ في ميدان التحرير بين 17 و24 يونيو.

وبغض النظر عما حدث خلال مفاوضات شهر يونيو، فقد تمّ انتخاب مرسي بحلول نهاية ذلك الشهر، ولم يلجأ المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى إلغاء أيّ نتائج عن طريق القضاء. وعلاوةً على ذلك، في ديسمبر 2012، حصل المجلس العسكري على بعض الامتيازات الهامة في الدستور الجديد بدعمٍ من جماعة الإخوان/حزب الحرية والعدالة. ويبدو أن الخيار الاستراتيجي للإخوان المسلمين حينذاك كان التقدم تدريجياً، وتفادي الاشتباكات مع المجلس العسكري، ورهما القيام ببعض التغييرات في الأوقات "المناسبة" بحسب اعتقادهم. وكان أحد هذه الأوقات أغسطس 2012، عندما تمّكن مرسي من تجميد الإعلان الدستوري المكتمل الذي أصدره المجلس العسكري في يونيو 2012، وأيضاً من تنفيذ عمليات الإزاحة المذكورة سابقاً لكبار قادة المؤسسة العسكرية. وكان مرسي قادراً على القيام بذلك فقط بسبب إذعان جنرالات العسكر الآخرين وبعض التأييد الشعبي النشط لهذه التدابير.⁹⁵

ومع ذلك، برزت تحديات في وجه هذه الاستراتيجية المرتكزة على التدرج في بلوغ الأهداف وتفادي المخاطر. وكان واضحاً جداً أن الفصائل والبيروقراطيات الكبرى داخل المؤسسات العسكرية والأمنية لم تكن مهتمةً بالامتثال للنظام السياسي الجديد، وذلك بالرغم من خطاب مرسي الودي المهان (الذي يصف ضباط الجيش بأنهم "رجالاً من الذهب" وقوات الشرطة بأنهم "في قلب ثورة يناير")، ومضاعفة رواتب ضباط الجيش والشرطة، والفوائد والمعاشات التقاعدية، والامتيازات التي منحها الدستور للعسكر. كل هذه الإجراءات فشلت في إيجاد القبول بالرئيس المدني المنتخب لدى المؤسسات العسكرية والأمنية. وقد أصبح هذا جلياً أثناء أحداث ديسمبر 2012 وبعدها (أنظر أعلاه). فحينذاك، شرعت الفصائل والبيروقراطيات الرئيسية، بمن في ذلك شخصيات في وزارة الداخلية، والحرس الجمهوري، والجيش الثاني الميداني بالتصرف بشكلٍ مستقلٍ عن أيّ تأثيرٍ للرئاسة.

في تلك المرحلة، كانت خيارات جماعة الإخوان المسلمين في النموذج العقلاني تقتصرُ على مسارين اثنين: إما المناورة للخلف أو التقدم للأمام. كان المسار الأول يهدف إلى محاولة الحد من الأضرار عبر أشكالٍ مختلفة من التراجعات التكتيكية، التي تتراوح بين القبول بمطالب المعارضة والموافقة على تغيير الحكومة، إلى تقديم مرسي لاستقالته والدعوة إلى انتخاباتٍ رئاسيةٍ مبكرة.⁹⁶ أما المسار الثاني فهو دفاع تكتيكي: البحث عن حلفاء أقوياء داخل المؤسسات المسلحة، وربما البدء مع الموالين في صفوف الحرس الجمهوري أو وحداتٍ أخرى. وقد كان المسار الأول، إلى حدٍ ما، مماثلاً لخيار الرئيس ديغول في أزمة فرنسا في مايو 1968، ورئيس الوزراء أردوغان في أزمة تركيا في أبريل 2007. أما المسار الثاني، فكان مماثلاً لخيار الرئيس السادات في أزمة مصر في مايو 1971.⁹⁷ ففي هذه الحالات، كان الرؤساء قادرين على التفوق تكتيكياً على القيادة العسكرية والخروج من الأزمات منتصرين، ويرجع ذلك جزئياً إلى توفر دعمٍ لهم من موالين داخل الجيش.⁹⁸ وكان يمكن اختيار مسارٍ آخر في وقت سابقٍ إلا أنه أكثر خطورةً وثوريةً، إذ يرتكز على المحاولة لإنشاء مؤسسةٍ مسلحةٍ موازية تضم قادةً

وضباطاً من الجيش والشرطة ومجندين موالين آخرين، وهو تكتيكٌ انتهى أمره بالفشل مع سلفادور ليندي في تشيلي، وتاكسين شيناواترا في تايلاند، ولكنه كان أكثر حظاً ونجاحاً مع ليون تروتسكي في روسيا، وآبة الله الخميني في إيران، وتانكريدو نيفيس في البرازيل.

الإجراءات التنظيمية والفصائية

بالكاد يمكن فصل نماذج الإجراءات التنظيمية والفصائية في حالة جماعة الإخوان المسلمين لعدة أسباب، بما في ذلك أن هياكل صنع القرار غير المتطورة داخل الجماعة. فقد اتفق جميع عناصر الإخوان المسلمين، البالغ عددهم 61 الذين تمت مقابلتهم لإعداد هذا القسم من البحث، على مسألتين.⁹⁹ أولاً، لا توجد لدى الجماعة إجراءات عمل قياسية وطنية يجري تنفيذها في أوقات الأزمات. وثانياً، لدى الجماعة بعض الترتيبات الخاصة التي تُعدّها المكاتب الإدارية – وهي أعلى الهيئات التنفيذية الإقليمية الموجودة في كل محافظة من المحافظات الـ 72 في مصر – استناداً إلى تقارير واردة من مراقبين على الأرض.

ولكن، هناك هيتان داخليتان على المستوى الوطني من المهم جداً التركيز عليهما، وهما: مكتب الإرشاد ومجلس الشورى. ويقوم مكتب الإرشاد بدور أعلى هيئة تنفيذية وطنية لدى الجماعة منذ تأسيسها في يوليو 1931. وكان لديها في العام 2012، ثمانية عشرة عضواً منتخباً وعضواً واحداً معيناً. أما مجلس الشورى فيقوم بدور الجمعية التمثيلية للجماعة. وكان لديه 123 عضواً في العام 2012. ووفقاً للوائح الداخلية لجماعة الإخوان المسلمين، فإن الهيئتين تشاركان في عملية صنع القرار السياسي في المسائل الرئيسية الهامة.

وبشكل عام، منذ بداية ثمانينات القرن الماضي فصاعداً، يمكن تصنيف السلوك السياسي لكلتا الهيئتين على أنه "تدرجٌ براجماتي". فكلتاهما تميلان غالباً نحو الحلول الوسط وتتفاديان المخاطر نسبياً في معظم قراراتهما. و لكن ثمة ثلاث استثناءات رئيسية، وهي: قرار تقديم الدعم الكامل لثورة يناير 2011، وقرار تقديم مرشح للرئاسة في العام 2012، ثم قرار مقاومة انقلاب يوليو 2013. ولشرح هذه القرارات الثلاثة، لا بد من البحث في الفصائية.

لا توجد لدى الجماعة إجراءات عمل قياسية وطنية يجري تنفيذها في أوقات الأزمات.

تُعدُّ جماعة الإخوان المسلمين المصرية منظمة معقدة جداً، وربما يبلغ عدد الأعضاء "العاملين" و"المنتظمين" فيها إلى 750,000 شخص.¹⁰⁰ هذا بالإضافة إلى مئات الآلاف من المنتسبين لفئات العضوية الدنيا من "المنتسبين" و"المؤيدين"، فضلاً عن مجموعة كبيرة من المتعاطفين معها. وأكّد قادة الجماعة، بمن فيهم عددٌ من أعضاء مكتب الإرشاد، أنه لا تتوفر للجماعة إحصاءات رسمية تتعلق بعضويتها وأنها غير رغبة في تجميع أي إحصاءات.¹⁰¹ ونتيجة للأعداد الكبيرة، فإن الخريطة الفصائية الداخلية للجماعة معقدة. وفي حين أن الإحاطة بكلّ الفصائل الرئيسية للإخوان المسلمين تقع خارج نطاق هذا التحليل، لا بد من الإشارة إلى أثر فصيلي الجماعة، أي "الشباب الثوري" و"التنظيم الحديدي"، على قراراتها المشار إليها آنفاً.

في يناير 2011، نشط فصيلٌ لامركزي من العاصمة، وصفتهم وسائل الإعلام بأنهم شباب الإخوان، بشكل كبير في تنظيم احتجاجات 25 يناير.¹⁰² أما أعضاء القيادة الأكبر سنّاً في الجماعة، فكانوا مترددين وقلقين من حملة قمع لاحقة إذا ما فشلت الاحتجاجات. وكان إسلام لطفي عضواً بارزاً في فصيل الشباب وممثلاً لجماعة الإخوان

في ائتلاف شباب الثورة المتعدد الأيديولوجيات قبل أن تفصله قيادة الجماعة من عضويتها. وقال لطفي في هذا الصدد: "لقد طلبنا من القيادة دعم الاعتصام بتقديم الطعام والبطانيات وأجهزة الصوت، ولكن هذا الدعم تأخر. لذلك كان علينا الذهاب إلى مكتب الإرشاد في الساعة العاشرة والنصف مساءً لإقناعهم بتقديم الدعم الكامل. لقد كان الأمر صعباً".¹⁰³ وانضمت شخصيات قيادية متعددة من جماعة الإخوان إلى الاحتجاجات المنتشرة في 25 يناير، لكن العديد منهم كانوا يعتقدون أنه سيكون يوماً عادياً آخر، وغادروا في وقت مبكر من المساء. وكان فصيل الشباب هو الذي أصرّ بشكلٍ رئيسي على الاعتصام لفترةٍ طويلةٍ وجرّ معه القيادة جراً في المواجهة التي استمرت 18 يوماً. وتكرر نفس السيناريو في يوم 2 فبراير 2011، عندما هاجم الموالون لمبارك اعتصام ميدان التحرير. وطلب معظم قادة القوى السياسية المؤيدة للثورة من الشباب التابعين لهم التراجع، بسبب عدم تكافؤ القوة. ولم تكن قيادة الإخوان استثناءً، ولكن العديد من الشباب تجاهلوا الأوامر.

وأتبعت مقاومة انقلاب يوليو النمط عينه. فعندما سأل المؤلفُ اثنين من أعضاء مكتب الإرشاد حول كيفية توصّل الجماعة إلى اتخاذ القرار بالتصدي للانقلاب بمقاومة مدنية، على الرغم من أن توازن القوى (والرعب) يميل بشدة نحو العسكر، كان جوابهما معقداً. فقد أشارا إلى انعدام الثقة وإلى عدم وجود جدية، وكذلك عدم وجود كيان وطني محايد ضامن لأي حلّ كأسبابٍ أساسية، غير أنهما تحدثا أيضاً عن الحاجة إلى أخذ شباب الجماعة في الحسبان، وهؤلاء لم يكونوا في حالة ثورية فحسب، بل فقدوا العديد من الأصدقاء والزملاء أثناء أعمال القمع.

» لاوكان فصيل الشباب هو الذي أصرّ بشكلٍ رئيسي على الاعتصام لفترةٍ طويلة.

ثمّة فصيل آخر مهمّ في جماعة الإخوان المسلمين ويُشار إليه أحياناً باسم "التنظيم الحديدي". وهذا الفصيل شديد المركزية ويرأسه النائب الثاني للمرشد العام، خيرت الشاطر. يهتم هذا الفصيل بالشؤون الداخلية في جماعة الإخوان ويركّز عموماً على بناء قدرات الأعضاء. ومن المعروف عنه أيضاً أنه يدين بالولاء المطلق للمهندس خيرت الشاطر. ومصطلح "الحديدي" لا يشير إلى عنفٍ سياسي أو حمل السلاح هنا، بل إلى مركزية هيكل السلطة فيها. وقد كان هذا الفصيل مؤثراً جداً، إن لم يكن مهيمناً، في مختلف القرارات الحاسمة، بما في ذلك قرار تقديم زعيم الفصيل كمرشحٍ رئاسي في مارس 2012.

كانت المنافسة الفصائلية داخل جماعة الإخوان المسلمين مكثفةً في تلك المرحلة. إذ فصلت الجماعة من عضويتها عبد المنعم أبو الفتوح في أبريل 2011، وذلك لتحديه قرار مجلس الشورى بإعلان ترشحه للرئاسة في الشهر السابق. وينتمي أبو الفتوح إلى فصيل منافسٍ يمتاز عن غيره بفارقٍ رئيسي هو تفضيله لوجود مركزية أقل داخل الجماعة. كما كان فصيل أبو الفتوح أكثر ميلاً، على الصعيد الخطابي على الأقل، للدخول في تعاون مع سياسيين آخرين ينتمون لأيديولوجيات مختلفة. وكان الصراع على النفوذ والقيادة داخل جماعة الإخوان يميل نحو جانب الشاطر، الأمر الذي شجّع، بالإضافة إلى أسبابٍ أخرى، أبي الفتوح على اتخاذ خطوة جريئة والترشح للرئاسة، في محاولةٍ لبسط نفوذه خارج إطار الجماعة. وقد أعلن الشاطر في وقتٍ لاحقٍ ترشحه الخاص للرئاسة، بعد قيام أبي الفتوح بهذه الخطوة.

وبحلول منتصف مارس 2012، كانت قيادة جماعة الإخوان المسلمين قد توصلت إلى خلاصتين. الخلاصة الأولى هي أن للبرلمان تأثيراً محدوداً جداً على المجلس الأعلى للقوات المسلحة وعلى الحكومة التي عيّنها. كما أدركت

قيادة الإخوان أنَّ حلَّ البرلمان لم يكن سوى مسألة وقت. فقد أعلن رئيس البرلمان، الدكتور سعد الكتاتني، على الملأ في 25 أبريل أنَّ كمال الجنزوري، رئيس الوزراء المعين من قبل المجلس العسكري، أخبره أنَّ "الحكم بحلَّ البرلمان موجود في جوارر المحكمة الدستورية".¹⁰⁴ وكانت الخلاصة الثانية هي أنَّ جميع المرشحين للرئاسة من خارج جماعة الإخوان، الذين كانت الجماعة تنوي دعمهم، قد تراجعوا عن خوض الانتخابات. وقد حدث هذا بعد أشهر من المناقشات والمفاوضات، بما في ذلك مع كبار الشخصيات القضائية، مثل طارق البشري، النائب الأول السابق لمجلس الدولة، وحسام الغرياني، الرئيس السابق لمحكمة النقض والمجلس الأعلى للقضاء.¹⁰⁵

وساهمت هاتان الخلاصتان في قرار جماعة الإخوان المسلمين بمتابعة السعي لبلوغ رئاسة الجمهورية. في هذا الصدد، قال إبراهيم منير، ممثل جماعة الإخوان المسلمين في المملكة المتحدة: "لقد قدمنا مرشحاً للرئاسة في هذه المرحلة بسبب الضرورة، وليس في محاولة لتحدي المجلس الأعلى للقوات المسلحة".¹⁰⁶ ولكنَّ قرار الجماعة جاء أيضاً كنتيجة لخبريتها الفصائلية. فقد صوّت مجلس شورى جماعة الإخوان المسلمين مرتين، على الأقل، على قرار تقديم مرشح للرئاسة.¹⁰⁷ وفي التصويت الأول في منتصف مارس 2012، تمَّ رفض الاقتراح، بنسبة 52 إلى 13 صوتاً.¹⁰⁸ وجرى التصويت الثاني في 3 أبريل 2012، في أعقاب لقاء عُقد بين مرسي وقادة المجلس الأعلى للقوات المسلحة. وفي هذه المرة، وافق مجلس الشورى بأغلبية ضئيلة على تقديم مرشح، وكانت نتيجة التصويت 56 إلى 52 صوتاً. وهكذا فإنَّ إعادة التصويت قد غيّرت القرار السابق وعكسته. ويمكن تفسير ترشيح الشاطر أساساً بالنظر إلى توازن القوى القائم بين الفصائل داخل الجماعة وإلى ترشح أبي الفتوح - شخص من فصيل منافس خارج الجماعة - للرئاسة.¹⁰⁹ ويبقى، مع ذلك، أنَّ 48 بالمئة من أعضاء مجلس الشورى قد عارضوا تقديم مرشح في الانتخابات الرئاسية، بغض النظر عن هوية المرشح الذي كان سيخوض الانتخابات.

البُعد النفسي

لا يمكن استبعاد الأثر النفسي للقمع الذي تعرّضت له الجماعة على عملية صناعة القرارات داخلها.¹¹⁰ فذكريات القمع الوحشي الذي عانت منه تحت حكم عبد الناصر (1954-1970) تمَّ دمجها جيداً في أدبيات الإخوان المسلمين وفي عملية التلقين العقائدي عندها. فغالبية الطبقة العليا في قيادة الجماعة قد عانت من هذا القمع. وعلاوة على ذلك، ما زالت حملات القمع والمحاكم العسكرية في عهد مبارك (1981-2011) ماثلة في الأذهان والذاكرة بحيث لا يمكن تجاهلها حين بدأت الثورة في 25 يناير 2011. وهذا يُفسَّر جزئياً تردد القيادة الرسمية للجماعة في تقديم الدعم الكامل للثورة في البداية. كما يفسَّر الاندفاع إلى طاولة المفاوضات (جنباً إلى جنب مع القوى السياسية والشبابية والشخصيات الأخرى) عندما دعا إلى ذلك رئيسُ المخابرات العامة في عهد مبارك، اللواء عمر سليمان. وفي هذا الصدد، قال عضو في مكتب الإرشاد: "لو كانت هذه الثورة قد فشلت [في يناير/فبراير 2011]، لكننا أول من تمَّ إعدامه... وليس فقط الشباب الذين دعوا إليها".¹¹¹

إنَّ قيادة جماعة الإخوان المسلمين أسيرة لتاريخها من القمع الذي تعرّضت له. وقد انعكس ذلك في كيفية سعيها واندفاعها، بصورة غير عقلانية في بعض الأحيان، للتوصّل إلى تسويات، مقابل شرعية مضمونة من شأنها أن تدرأ عنها احتمال التعرّض للقمع في المستقبل. وهذا الحذر في اتخاذ أيِّ قراراتٍ ثورية، كالتعبئة الكاملة في أحداث محمد محمود في نوفمبر 2011، وغياب أيِّ ردِّ فعلٍ جادٍ إزاء حلَّ أول برلمان مصري منتخب، يمكن أن يُعزى جزئياً إلى هذا البُعد.¹¹² وقد جاء قرار مقاومة الانقلاب العسكري في يوليو 2013 كحالة فريدة منفصلة عمّا قبلها. فعلى المستوى العقلاني، لم يكن ميزان القوى الصلبة يميل إلى جانب الرئيس المنتخب بل كان

يميل بشدة نحو المؤسسات المسلحة التي أطاحت به. وعلى المستوى النفسي، كانت المقاومة المدنية في شكل احتجاجات ومسيرات واعتصامات وإضرابات تعني تكراراً محتملاً لموجات رُعبٍ سابقة من القمع الوحشي من قبل خصم مسلح ومتحضر للضرب في سويداء القلب.

وقد واجهت جماعة الإخوان المسلمين حدثاً مماثلاً في فبراير 1954، أصبح فيما بعد معروفاً بقرار "عبد القادر عودة". فكثيراً من القادة والأعضاء من الرتب الوسطى يعتقدون أن قرار عبد القادر عودة بصرف المحتجين، دون التوصل إلى تسوية مضمونة مع الفصيل العسكري لعبد الناصر، كان خطأً فادحاً أدى إلى انهيار الجدار الأخير الواقى ضد القمع الذي مارسه عبد الناصر. وفي 17 يوليو 2013، ذكر الدكتور خالد، وهو نجل عبد القادر عودة، مئات الآلاف من المحتجين في ميدان رابعة بهذا الخطأ قائلاً: "إنّ موقفنا هنا هو طريقنا إلى النجاح. أقسم أنني لن أطلب منكم الانصراف أبداً، كما فعل والدي، الشهيد عبد القادر عودة، عندما صرف المحتجين في 28 فبراير 1954. لقد خدعوه، وطلبوا منه صرف المحتجين وقالوا له إنّ الجيش سيعود إلى ثكناته وإنّ الديمقراطية ستستأنف. وقد صدّقهم. ثم ألقى القبض عليه في الليل وأعدم بعد ذلك".¹¹³

إنّ الأثر النفسي لما حدث في العام 1954، وتداعيات تلك الوقائع، قد طمست عوامل هامة بالمقارنة مع أحداث 2013. وربما العامل الأكثر أهمية هو أن الجيش في العام 1954 لم يكن موحداً وراء فصيل عبد الناصر. فضباط الجيش، المتركون أساساً في سلاح المدفعية والمدرعات، لم يوافقوا على أسلوب عبد الناصر في الحكم العسكري. وعلاوة على ذلك، أرادت شخصيات عسكرية مهمة في حركة الضباط الأحرار وغيرها من خارج الحركة استدعاء البرلمان واستئناف الحياة السياسية الديمقراطية الدستورية، بمن فيهم اللواء نجيب (من فبراير 4591 فصاعداً)، والعقدهاء أحمد شوقي، ويوسف صديق، والمقدم رشاد مهنا، والرائد خالد محي الدين. هذا بالإضافة إلى العديد من صغار الضباط (برتبة نقيب وملازم أول)، الذين لم ينالوا أبداً ما يكفي من الإشادة والذكر ومحاولتهم تقويض ديكتاتورية عسكرية كانت قيد الإعداد والتنفيذ، والسعي لإعادة الديمقراطية البرلمانية. فمثل هذا الطراز من الضباط المؤيدين للديمقراطية إمّا لم يكونوا موجودين في يوليو 2013، أو أنّهم لم يحركوا ساكناً حينئذ.

”جاء قرار مقاومة الانقلاب العسكري في يوليو 2013 كحالة فريدة منفصلة عمّا قبلها.“

وأخيراً، أشار مسؤول مصري رفيع المستوى كان داعماً لثورة يناير 2011، إلى أنه كان هناك عنصراً نفسياً-غيبياً غير عقلائي في عملية اتخاذ القرارات لدى جماعة الإخوان المسلمين. وقال في هذا الصدد: "ما تفكرش في الثورتين الفرنسية أو الأمريكية... الجماعة دول [المسؤولون في جماعة الإخوان] مش ثورين. هم معتقدين أنّه لو كان عندهم الصبر، العصاية هي اللي هتنكسر على ظهورهم، مش ظهورهم اللي هتنكسر. وبعدين ربنا يتدخل في اللحظة الأخيرة عشان ينقذهم كمكافأة على صبرهم وإيمانهم".¹¹⁴

الخاتمة

إنَّ العلاقاتِ المدنية-العسكرية بشكلٍ عام، وعلاقاتِ الإسلاميين بالعسكر بشكلٍ خاص، هي المحددات الرئيسية لمستقبل مصر السياسي. وسوف تؤثر هذه العلاقاتُ بشكلٍ مباشرٍ على المصالحةِ الوطنية، وعلى أداءِ مؤسساتِ الدولة والمجتمع المدني وعلى أمنِ المواطنِ وحقوقِ الإنسان. وستبقى آفاقُ مصر لتحقيقِ الاستقرارِ الاجتماعي، وبالتالي الانتعاشِ الاقتصادي، قائمةً إذا لم يتمَّ إعادةُ تحديدِ العلاقةِ بين جماعةِ الإخوان المسلمين، التي هي على درجةٍ عاليةٍ من التنظيمِ وسبق لها أن تمتعت بشعبية على نطاقٍ واسع، والمؤسسةِ العسكريةِ المُسيَّسة، ووضعُ هذه العلاقةِ تحت سيطرةِ قواعدٍ مؤسسية وديمقراطية من المنافسة السياسية. ويمكن استخلاصُ عدة نتائجٍ أخرى وبعض التوصياتِ من التحليلِ أعلاه حول كيفيةِ اتخاذِ القرار لدى الطرفين. وتستهدفُ هذه التوصياتِ قضيتين اثنتين شائكتين هما: العلاقات المدنية-العسكرية في مصر، وآليات حلِّ النزاعات لأسوأ أزمةٍ في تاريخ مصر المعاصر.

من حيث الحسابات العقلانية، فإنَّ من المرجح أن الجيشَ المصري ككل سوف يستفيدَ على المدى الطويل من إقامةِ علاقةٍ مدنية-عسكرية متوازنة ضمن إطارٍ ديمقراطي، بغضِّ النظر عن الحزبِ أو الائتلافِ السياسي الذي سيتولى السلطة في البداية وبشكلٍ مؤقتٍ ومحدد. فقد كشفت دراسةٌ حول الحروب التي وقعت بين الدول في الفترة بين 1816 و1982 أنَّ الدولَ الديمقراطيةية هي التي تنتصر في الحروب على الأرجح، سواءً أكانت هي المستهدفة بالحرب أم هي من شنتها.¹¹⁵ وتأتي هذه الخلاصة كجزءٍ من أدبياتٍ أوسع حول الأسباب التي ترجح أن تكون القواتُ المسلحة في الدول الديمقراطيةية هي المتفوقة في القتال. وتشمل أسبابُ التفوق وجودَ المساءلة والشفافية والاعتبارات السياسية للقادة المنتخبين، فضلاً عن المزيد من الخيارات الحكيمة لتحديد زمن القتال وأفضل تنظيم للموارد، مع حشدٍ دعمٍ جماهيريٍ أوسع.¹¹⁶ وبالإضافة إلى ذلك، فإنَّ التعيين والترقية ورواتب صغار الضباط، الذين يشكلون الغالبية العظمى من الضباط، تكون جزءاً من نظامٍ أكثر شفافية، وبالتالي أقلُّ فساداً وأكثر عدلاً. أما خيارُ عدم تبنى الديمقراطية، والحفاظُ بدلاً من ذلك على حكمٍ استبدادي تحت سيطرةِ العسكر، فله عواقب سلبية على المؤسسة العسكرية، وستجره هذه العواقب لا محالة إلى مزيدٍ من المواجهات مع واحدةٍ أو أكثر من شرائح المجتمع المصري. ويمكن لهذه المواجهات أن تظلَّ مستمرةً وتُشكِّل تهديداً حقيقياً للسلام الاجتماعي والأمن والاستقرار السياسي في البلاد.

إنَّ الدراساتِ الأمنية بشكلٍ عام، والعلاقاتِ المدنية-العسكرية بشكلٍ خاص، لا تُدرَّس على نطاقٍ واسعٍ في مؤسساتِ التعليم العالي في مصر، سواءً أكانت مدنية أم عسكرية. وبهدف تعزيزِ إرساءِ علاقاتٍ مدنية-عسكرية ديمقراطية، يوصي نارسيس سير، وزير الدفاع المدني السابق في إسبانيا، الذي خدم لفترةٍ طويلة (1982-1991) وهو كذلك أحد المهندسين الرئيسيين لعملية الإصلاح العسكري هناك، باتباعِ "سياسةٍ فعَّالة من الحوار مع السلطة التشريعية لتشجيع تدريب أعضاء البرلمان من جميع التشكيلات السياسية، وتشجيع الدراسات الأمنية

في الجامعات وافتتاح مراكز دراسات عليا عسكرية للمدنيين“¹¹⁷.

وخارجياً، فإنّ اثنتين من القوى الديمقراطية الكبرى، الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، تشاركان في التدريب التثقيفي لضباط الجيش المصري. وتشارك الولايات المتحدة من خلال برامج التمويل العسكري الخارجي (FMF) والتعليم والتدريب العسكري الدولي (IMET). ويدعم برنامج التمويل العسكري الخارجي عمليات شراء الأسلحة والخدمات والمعدات الدفاعية الأمريكية. أما برنامج التعليم والتدريب العسكري الدولي فهو، عموماً، برنامج لتبادل الضباط العسكريين الأجانب لتلقي الدراسة والتدريب في الولايات المتحدة وفي المراكز الإقليمية التابعة لها. وينبغي إدخال دوراتٍ عن العلاقات المدنية-العسكرية في المناهج الدراسية لبرنامج التعليم والتدريب العسكري الدولي، وإضافتها إلى العديد من الدورات التدريبية التي تُعطى للضباط والطلاب المصريين من قبل الكلية الملكية للدراسات الدفاعية، وقيادة الخدمات المشتركة وكلية الأركان، ومؤسساتٍ أخرى في المملكة المتحدة.

والبرنامجان اللذان تقدمهما الولايات المتحدة هما أكثر مصادر المساعدة المالية التي يتلقاها الجيش المصري ثباتاً وحجماً. فبعد قرضٍ عسكري أولي بمبلغ 1,5 مليار دولار في العام 1979 وآخر جرى تخفيضه إلى 550 مليون دولار في العام 1981، استقرت المساعدات العسكرية الأمريكية السنوية لمصر منذ العام 1987 عند مبلغ 3,1 مليار دولار من المنح المقدمة من برنامج التمويل العسكري الخارجي. أما التمويل المقدم من برنامج التعليم والتدريب العسكري الدولي، فقد تقلّب بين 200 ألف دولار و 2 مليون دولار سنوياً، بمتوسطٍ حوالي 1,3 مليون

دولار سنوياً.¹¹⁸ وهذا النوع من المساعدة لا ينبغي أن يستمر حتى يتمّ استيفاء شروط ومتطلبات قانون مخصصات الحكومة الأمريكية للسنة المالية 2014.¹¹⁹ وبالتأكيد فإنّ النظام العسكري في مصر لم يفِ بشرط الكونغرس باتخاذ "خطواتٍ لدعم التحول الديمقراطي" المطلوب للإفراج عن مساعداتٍ عسكرية معلقة. وفي سياق انتهاكات حقوق الإنسان التي لم يسبق لها مثيل حتى في عهدي مبارك وعبد الناصر - بما في ذلك وجود عشرات الآلاف في السجون، وعقد المحاكمات

”إنّ إعادة تقييم عقلانية للقرارات التي اتخذت بين 2011 و 2013 ونتائجها أمرٌ غاية في الأهمية.“

الجماعية، والتقارير عن ممارسة التعذيب على نطاقٍ واسع والاعتداء الجنسي أثناء الاحتجاز، وإقصاء المعارضين عن ممارسة السياسة - فإنّ تمسك السلطات المصرية بالإجراءات الانتخابية السطحية لا معنى له.¹²⁰ وفي يوم 29 أبريل 2014، لخص السيناتور باتريك ليهي هذه المشكلة بإيجاز قائلاً: "أنا منزعجٌ للغاية لخرق الحكومة المصرية حقوق الإنسان والاعتداء المروّع على نظام العدالة، التي تُعتبر أساسية لأية ديمقراطية. وأنا لست على استعدادٍ للتوقيع على إيصالٍ مساعداتٍ إضافية للجيش المصري حتى يتوفر لدينا فهمٌ أفضل لكيفية استخدام المساعدات، ونرى أدلةً مقنعةً على أنّ الحكومة ملتزمةٌ بسيادة القانون".¹²¹ وعلاوة على ذلك، ودون رقابةٍ برلمانيةٍ مصرية على المساعدات، فإنّ ذلك في الواقع يعزّز استقلالاً مؤسسةً عسكريةً استبداديةً مهيمنةً فوق المحاسبة، وهي نتيجةٌ غير مقصودة من شأنها أن تُقوّض في نهاية المطاف آفاق التحول نحو الديمقراطية وإقامة علاقاتٍ مدنية-عسكرية متوازنة.

إنّ عقدة التفوق لدى الجيش وتصوّره للمدنيين بشكل عام، والسياسيين المدنيين بشكلٍ خاص، على أنّهم أقلُّ شأنًا، سوف تحتاج إلى معالجةٍ دقيقة وشاملة، تبدأ من السنة الأولى في الكلية الحربية المصرية وأكاديمية الشرطة.

سيكون تغيير هذه المواقف والعقائد عملية طويلة الأجل، حيث أنها سوف تدخل في مواجهة ثقافة مؤسساتية وعقدية نفسية بُنيت وترعرعت في المؤسسات العسكرية والأمنية على مدى سبعة عقود. ويمكن إضفاء الشرعية على مبدأ المساواة من خلال التشديد على مفهوم المواطنة في هذه المؤسسات، مع استيعاب أساسي لحقوق الإنسان وأهميتها. كذلك، ولا بد من إدخال هذه المفاهيم في المناهج الدراسية للمدارس الابتدائية والثانوية. ولكن بشكل عام، يجب أن يكون التحول في هذا البُعد برعاية من سلطة عليا، سواء من قبل قيادة إصلاحية أو من فصيلٍ إصلاحي قوي في القيادة. فهذا النوع من القيادة ضروري أيضاً لتغيير إجراءات العمل القياسية واللوائح الداخلية المؤيدة القمع والسياسات الرسمية وغير الرسمية التي تنتهك حقوق الإنسان الأساسية بشكل عام.

وفيما يتعلّق بجماعة الإخوان المسلمين، فإن إعادة تقييم عقلانية للقرارات التي اتُخذت بين 2011 و2013 ونتائجها أمرٌ غاية في الأهمية بالنسبة للجماعة، حتى خلال حملة القمع القاسية الحالية. فالإطاحة بقيادة منتخبين بأغلبية بسيطة من قبل طغمة عسكرية تسعى للحفاظ على امتيازاتها هو سيناريو متكرر منذ قرون بتفاصيل وأسماء ولغات ومختلفة في القارات الخمس. إن استراتيجيات وتكتيكات تغيير أثر هذه الأعمال أو تقليبه على عملية الديمقراطية هي أيضاً ممارساتٌ قديمة جداً. ولعل أهم الدروس المستفادة من تجارب أمريكا الجنوبية ودول جنوب أوروبا هي فعالية جبهة مدنية مستدامة وصلبة وعابرة للأيديولوجيات والتي تضغط باستمرار على المجلس العسكري لتحقيق الديمقراطية وعدم تسييس الجيش. سيتوقف احتمال تحقيق تحول ديمقراطي ناجح في مصر على مدى توافر جبهة من هذا القبيل واستدامتها ومثابرتها. وفي حين أنه ثمة أساس لمثل هذه الحركة، إلا أن المعارضة المصرية ما زالت بعيدة عن إقامة هذه الجبهة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أشار قادة سابقون لجماعة الإخوان المسلمين إلى أن الجماعة لا يمكنها أن تتنافس في الانتخابات إلا في ظل ديمقراطية متماسكة، حيث تكون القواعد المؤسساتية للعملية الانتخابية راسخة تماماً وتُحترم من قبل جميع الأطراف.¹²² وإذا كان هذا هو الحال، يجب إذاً على جماعة الإخوان المسلمين إعادة النظر في دورها في أي فترة انتقالية، والالتفات بكونها لاعباً سياسياً ثانوياً. ومن شأن ذلك أن يستتبع، في الحد الأدنى، التخلي عن السعي وراء المناصب التنفيذية الرائدة خلال هذه الفترات.

وتاريخياً، كانت الفصائلية والمنافسات الداخلية في صفوف جماعة الإخوان المسلمين هي إحدى المحددات الرئيسية للسلك التنظيمي وصناعة القرار، لا سيما في أوقات الأزمات التي حدثت في السنوات 1954، و1964، و2011. وكما هو الحال مع الجيش، فإن خريطة الفصائلية الداخلية للإخوان المسلمين هي مؤشرٌ جيدٌ على الاتجاه الذي تسير فيه الجماعة. ويمكن أن يؤدي التنافس بين الفصائل إلى تقويض الحسابات العقلانية ويدخل الجماعة في مسارات كارثية. أما على المستوى النفسي، فقد خلقت حملات القمع من قبل الجيش والأجهزة الأمنية، فضلاً عن الدعم المقدم لمثل هذا القمع من قبل الخصوم السياسيين المدنيين للإخوان المسلمين، لدى قيادة الجماعة عقدة الضحية والنظرية التأميرية. وبغض النظر عن وجهة ذلك أو عدمه، فإن السلوك المبني على هذا المنطق/العقدة سيؤثر سلباً على شفافية عملية صناعة القرار داخل الجماعة (خوفاً من التآمر أو القمع) وأيضاً سيؤثر على محاولات احتواء أو تحييد الاستقطاب مع منافسيها (لأن النظرة إليهم ستكون إما قاتلة أو كمتأمرين).

إن مستويات الدعم الشعبي للجيش وجماعة الإخوان المسلمين هي أكبر بكثير مما يتوفر لأي من القوى

السياسية الأخرى في البلاد، بما في ذلك المجموعات الشبابية اللامركزية القليلة الموارد، التي دعت في البداية لثورة يناير 2011. وللوهلة الأولى، ربما يكون هذا الوضع مشكلةً في وجه مستقبل التحول الديمقراطي في البلاد. إلا أن التكاليف الإنسانية والسياسية والاقتصادية للانقلاب العسكري في 2013 كانت مرتفعة، وتكاليف السياسات الاستثنائية بعد الانقلاب مرتفعة أكثر. وكما تشير حالات تاريخية أخرى، من المرجح أن تُعيد جميع الأطراف النظر في مواقفها. ونظراً لتكاليف القمع والعدوانية الناجمة عن الوضع الراهن، فإن عملية “نضوج قسري” قد تترتب على ذلك. من غير المحتمل أن تُحقق مصر أي تقدم سياسي من دون القيام بعملية مصالحة وطنية والتوصل إلى ترتيب مؤسسي لحل النزاعات بين الجهتين السياسيتين الرئيسيتين، أي قيادة العسكر والإسلاميين. ولن تُحل الأزمات السياسية الحالية والمستقبلية في مصر على نحو كافٍ من دون إعادة ترتيب العلاقات “الإسلامية-العسكرية” بطريقة شاملة ودقيقة.

¹ "السياسي في تسريب جديد: ليس من الوطنية أن ننحاز لطرف"، موقع الجزيرة مباشر مصر، 25 يناير 2014، <https://www.youtube.com/watch?v=UeoemomMwul>

² حسن البنا، المجموعة الكاملة لرسائل الإمام الشهيد حسن البنا (بيروت: دار القلم، 1990)، 268-271.

³ المرجع نفسه؛ لمراجعةٍ شاملةٍ لمواقف البنا حول الثورات والانقلابات باستخدام القوة، وحول الديمقراطية، راجع عمر عاشور، *The De-Radicalization of Jihadists: Transforming Armed Islamist Movements* (لندن، نيويورك: روتليدج، 2009)؛ ليا برينجار، *The Society of the Muslim Brothers in Egypt: The Rise of an Islamic Mass Movement 1942-1924* (ردنج، المملكة المتحدة: إيثاكا برس، 1998)؛ ريتشارد ميتشل، *The Society of the Muslim Brothers* (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، 1969).

⁴ وتشمل تلك الأجزاء الجزائر وتونس وليبيا والسودان وفلسطين والأردن وسوريا والعراق واليمن ومعظم دول الخليج.

⁵ جيرمي شارب، "Egypt: Background and U.S. Relations"، خدمة أبحاث الكونغرس، 5 يونيو 2014، <http://fas.org/sgp/crs/mideast/RL33003.pdf>.

⁶ راجع، على سبيل المثال، آرون بلكين وايفان شوفر، "Coups Risk, Counterbalancing, and International Conflict"، دراسات أمنية 14، رقم 1 (2005): 144؛ صمويل فاينز، *The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics*، مجلة أبحاث السلام 4، رقم 3 (1967): 251-228؛ ترمود لندي، "Modernization and Political Factors Influencing the Occurrence of Military Coups d'Etat" (بولدر، وستيفو، 1988)، 23؛ إيجل فوسم، "Instability: Coups d'Etat in Africa, 1955-1985" (نيويورك، ألفرد أ. نوبف، 1969)، 21؛ مونتي ج. مارشال ودونا رامزي مارشال، *Coups d'Etat: A Practical Handbook* (فيينا، VA: سنتر فور سيستمك بيس، 2007)، 1؛ باتريك ماجوان، "Coups d'Etat Events, 1946-2013" (فيينا، VA: سنتر فور سيستمك بيس، 2007)، 1؛ باتريك ماجوان، "Coups d'Etat, 2001-1956: Frequency, Trends and Distribution" (2003): 340.

⁷ جوناثان باول وكلايتون ثاين، "Global Instances of Coups from 1950 to 2010: A New Dataset"، مجلة أبحاث السلام 48، رقم 2 (2011): 252.

⁸ فاينز، 23، *The Man on Horseback*؛ لتواك، *Coups d'Etat*، 12؛ جريجور فيرغسون، *Coups d'Etat: A Practical Manual* (نيويورك: ستارلينج، 1987)، 13-14؛ موريس جانوتز، *Military Institutions and Coercion in the Developing Countries* (شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو، 1977)، 49؛ روزماري أوكين، *The Likelihood of Coups* (ألدرشوت، المملكة المتحدة: أيفري، 1987)، 22، 37؛ تشارلز لويس تايلور وديفيد أ. جوديس، *World Handbook of Political and Social Indicators III* (آن آربر، ميشيغان: كونسورتيوم بين الجامعات للبحوث السياسية والاجتماعية، 1983)، 193؛ وليام تومسون، *Grievances of Military Coup-Makers* (بيفرلي هيلز، كاليفورنيا: سيغ، 1973).

⁹ راجع، على سبيل المثال، تشوكا اونومتشي، *African Democratization and Military Coups* (ويستبورت: بريغر،

(1988)؛ جورج كيه وبيتا أغبيسي: The Military and Politics in Africa: From Engagement to Democratic Ethnicity, and Constitutional Control (بيرلنغتون، فيرمونت: مطبعة اشغيت، 2005). جيمس فيرون وديفيد ليتن، "Ethnicity, Insurgency, and Civil War"، مراجعة العلوم السياسية الأمريكية، 97، رقم 1 (2003): 75-90.

¹⁰ للحصول على تعريفات للإرهاب ومقارنات للانقلابات وتكتيكات أخرى من العنف السياسي، راجع: توني كوداي وآخرون، Terrorism and Justice: Moral Argument in a Threatened World (ملبورن: دار جامعة ملبورن للنشر، 2002)، 8؛ والتر لاكبر، The Age of Terrorism (بوسطن: ليتل براون وشركاه، 1987)؛ بروس هوفمان، Inside Terrorism (نيويورك: مطبعة جامعة كولومبيا، 2006)، 41؛ والتر لاكبر، The New Terrorism: Fanaticism and the Arms of Mass Destruction (نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، 1999)، 6.

¹¹ أندرو ميلر، "Debunking the Myth of Good Coups"، المجلة الفصلية للدراسات الأفريقية 12، رقم 2 (شتاء 2011): 52-50.

¹² راجع، على سبيل المثال، إيريكا تشينويث وماريا ستيفان، Why Civil Resistance Works: The Strategic Logic of Non-Violence Resistance (نيويورك: مطبعة جامعة كامبريدج، 2011)، 172-190.

¹³ المرجع نفسه. راجع أيضاً حبيب سويدية، الحرب القذرة، ترجمة روز مخلوف (دمشق: منشورات ورد، 2002)؛ ناريسيس سيرل، The Military Transition: Democratic Reform of the Armed Forces (نيويورك: مطبعة جامعة كامبريدج، 2010). ألفريد ستيفان، Rethinking Military Politics: Brazil and the Southern Cone (برينستون: مطبعة جامعة برينستون، 1988). في مصر، شملت الحصيلة الموثقة للقمع بين 3 يوليو 2013 و31 يناير 2014 ما مجموعه 3248 حالة وفاة، و18535 من الإصابات و41163 من الاعتقالات. وهذه الأعداد ليست حصيلة مسح شامل، ولكن هي ما كان المركز المصري للحقوق الاجتماعية والاقتصادية قادراً على توثيقه في ظل ظروف غير عادية. وللحصول على تقرير كامل، راجع "حصر قتلى عهد السيسي /عدلي منصور، تفصيلاً (مُحدَّث) حتى 31 يناير 2014"، ويكي الثورة (مدونة)، وقد تمّ الاطلاع عليها في 4 نوفمبر 2014، <<http://wikithawra.wordpress.com/2013/11/12/sisicasualities>>.

¹⁴ ميلر، "Debunking the Myth"، كيه وأغبيسي، Military and Politics in Africa. اونومشلي، African Democratization and Military Coups.

¹⁵ تكرر حدوث هذا النمط في كثيرٍ من الحالات، بما في ذلك انقلاب فرانكو في إسبانيا عام 1936، وانقلاب الزعيم في سوريا عام 1949، وانقلاب زاهدي في إيران عام 1953، وانقلاب برانكو في البرازيل عام 1964، وانقلاب بينوشيه في تشيلي عام 1973، وانقلاب فيديلا في الأرجنتين عام 1976، وانقلاب افرين في تركيا عام 1980، وانقلاب البشير في السودان عام 1989، وانقلاب نزار في الجزائر عام 1992، وانقلاب مشرف في باكستان عام 1999، على سبيل المثال لا الحصر.

¹⁶ مونتني ج. مارشال ودونا رمزي مارشال، "Coup d'Etat Events, 1946-2008: Codebook" (فيينا: سنتر فور سيستمك بيس، 2009). والمؤلف ممتن للبروفيسور مونتني مارشال للتحقق من البيانات ومناقشة الحالات.

¹⁷ وقعت الانقلابات الأربعة في سيراليون (1968)، وغانا (1978)، والسودان (1985)، والنيجر (1999). راجع ميلر، "De-bunking the Myth"، 50.

¹⁸ جوناثان باول وكلايتون ثاين، "Coup d'Etat or Coup d'Autocracy? How Coups Impact Democratization"،

تحليل فورابن بوليسي 10، رقم 2 (أبريل 2014): 3-4. تحدد مؤشر بوليتي للديمقراطية "رتبة الدولة" على مقياس يتراوح بين 10- إلى 10+. فالرتبة بدءاً من 01 إلى 6- تتوافق مع الأنظمة الاستبدادية، ومن 5- إلى 5 تتوافق مع anocracies (في منتصف الطريق بين الاستبداد والديمقراطية، حيث لا تناط السلطة بالمؤسسات العامة ولكنها تتوزع بين مجموعات النخب المتنافسة باستمرار مع بعضها البعض من أجل السلطة)، ومن 6 إلى 10 تتوافق مع الديمقراطيات.

¹⁹ تشينويث وستيان، Why Civil Resistance Works، 233-236.

²⁰ باول وثاين، "Global Instances of Coups"، 255.

²¹ ستيان، Rethinking Military Politics، 10.

²² كارل ماركس، The Eighteenth Brumaire of Louis Bonaparte، (شيكاجو: تشارلز كير وشركاه، 1907).

²³ سيمون روميرو ووليام نيومان، "Starting a Papacy, Amid Echoes of a 'Dirty War'", ذا نيويورك تايمز، 17 مارس 2013 http://www.nytimes.com/2013/03/18/world/americas/francis-begins-reign-as-pope-amid-echoes-of-argentinias-dirty-war.html?_r=0؛ "Argentina Coup Anniversary Reopens Old Wounds"، الجزيرة، 25 مارس 2013، <http://www.aljazeera.com/news/americas/2013/03/20133250651469185.html>.

²⁴ ستيان، Rethinking Military Politics، 11.

²⁵ يوسف صديق، أوراق يوسف صديق (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 1999)، 22.

²⁶ عمرو الشلقاني، تاريخ ازدهار وانهيار النخبة القانونية في مصر، "الشروق"، 17 أكتوبر 2012. <http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=10102012&id=b2438afe-51ef-4cf0-98bf-3935fda4ec44>.

²⁷ المرجع نفسه.

²⁸ فريد عبد الخالق، مقابلة مع أحمد منصور، الجزء 10، شاهد على العصر، الجزيرة، 8 فبراير 2004. هناك مراجع وتفاصيل متعددة عن هذا الاجتماع أيضاً في مذكرات الضباط الأحرار وقادة جماعة الإخوان المسلمين، راجع حسن العشماوي، الإخوان والثورة (القاهرة: المكتب المصري الحديث، 1977). صلاح شادي، صفحات من التاريخ (الكويت: الشعاع، 1981)؛ عبد اللطيف البغدادي، مذكرات البغدادي (القاهرة: المكتب المصري الحديث، 1977).

²⁹ عبد الخالق، مقابلة، الجزء 10.

³⁰ هناك اختلافات كبيرة بين المجرّتين من حيث الحجم والنطاق وأعداد القتلى والجرحى والمدة والتغطية الإعلامية. فمجزرة سجن طره أسفرت عن مقتل 21 سجيناً سياسياً وضعف هذا العدد من الجرحى. راجع جون كالفرت، Sayyid Qutb and the Origins of Radical Islamism (أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، 2009). أما مذبحه ميدان رابعة فأسفرت عن مقتل ما لا يقل عن 1250 من معارضي الانقلاب، وجرت أثناء تغطية فورية من قبل وسائل الإعلام الوطنية والدولية التي كانت توثق ما يحدث. وكانت، إلى حد بعيد، أسوأ مجزرة في مصر في تاريخها الحديث.

³¹ لمعرفة المزيد عن هذه الأمثا، راجع عاشور، The De-Radicalization of Jihadists. صديق، أوراق يوسف صديق. عبد المنعم عبد الرؤوف، أرغمت فاروق على التنازل عن العرش (القاهرة: الزهراء للإعلام والنشر، 1989).

³² عبد الرؤوف، أرغمت فاروق على التنازل، 41-61. عبد العظيم رمضان، الإخوان المسلمون والتنظيم السري (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 1993)، 158.

³³ جمال حماد، مقابلة مع أحمد منصور، الجزء 2، شاهد على العصر، قناة الجزيرة، 20 نوفمبر 2008. خالد محي الدين، الآن أتكلم (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1992) 43-47.

³⁴ رمضان، الإخوان المسلمون والتنظيم السري، 50؛ أحمد كمال، النقاط فوق الحروف: الإخوان المسلمون والنظام الخاص (القاهرة: الزهراء، 1987)، 269. البغدادي، مذكرات البغدادي، 33؛ حماد، مقابلة، الجزء 2.

³⁵ عبد الرؤوف، أرغمت فاروق على التنازل، 6، 225.

³⁶ حماد، مقابلة، الجزء 1، 10 نوفمبر 2008. عبد الرؤوف، أرغمت فاروق على التنازل، 45.

³⁷ حوار مع حسن الهضيبي، الجمهور المصري، 15 أكتوبر 1951، 3؛ ميتشل، جماعة الإخوان المسلمين، 276؛ عبد الخالق، مقابلة، الجزء 10.

³⁸ عبد الخالق، مقابلة، الجزء 10؛ البغدادي، مذكرات البغدادي، 56.

³⁹ رمضان، الإخوان المسلمون والتنظيم السري، 124-126.

⁴⁰ إن فريد عبد الخالق وغيره من قادة الإخوان يعتبرون أن ما حدث كان خطأ كارثياً وسذاجة سياسية من جانب عودة، حيث أنه صرف جموع المحتجين دون أي ضمانات. واعتُقل عودة في الليلة نفسها وأُعدم مع قادة آخرين لجماعة الإخوان والجهاز الخاص في يناير عام 1955، راجع رمضان، الإخوان المسلمون والتنظيم السري، 137-139.

⁴¹ رمضان، الإخوان المسلمون والتنظيم السري، 138، 139، 254.

⁴² حماد، مقابلة، الجزء 4، 8 ديسمبر 2008.

⁴³ رمضان، الإخوان المسلمون والتنظيم السري، 220-225. عبد الخالق، مقابلة، الجزء 13. ومع ذلك، يشير العقيد صديق، وهو عضو يساري في مجلس قيادة الثورة، في مذكراته إلى أن اعترافات دوير جاءت تحت التعذيب الوحشي، بما في ذلك تجريد زوجته عارية أمامه والتهديد باغتصابها. ويلمح صديق ضمناً إلى أن دوير نفسه تعرّض للاغتصاب أيضاً. راجع صديق، أوراق يوسف صديق، 27.

⁴⁴ إنَّ تقديرات عدد أعضاء جماعة الإخوان المسلمين وغيرهم، ممن قُبض عليهم في أعقاب محاولة الاغتيال، تتراوح من 17000 إلى 24000. راجع، على سبيل المثال، إبراهيم قاعود، عمر التلمساني شاهداً على العصر (القاهرة: المختار الإسلامي، 1985)، 121.

⁴⁵ تمَّ تخفيض الحكم على الهضيبي في وقتٍ لاحقٍ إلى السجن مدى الحياة، بسبب عمره، وأُطلق سراحه في عام 1957، نظراً لظروفه الصحية.

⁴⁶ تأخر تنفيذ الانقلاب لمدة يوم واحد على الأقل لأن الهضيبي، الذي كان في الإسكندرية، لم يكن قد أذن لجماعة الإخوان المسلمين بتقديم الدعم له. فالمشاركون من جماعة الإخوان وعبد الناصر كانوا يعدون ترتيباتهم في القاهرة، وعُقدت الجلسة

الختامية في بيت عضو مكتب الإرشاد عبد القادر حلمي في 18 يوليو 1952. وأرسلت جماعة الإخوان وفداً من خمسة أعضاء للحصول على موافقة الهضيبي على الخطة. راجع، على سبيل المثال، حماد، مقابلة، الجزء 2. صلاح شادي، صفحات من التاريخ (الكويت: الشعاع، 1981)، 68-72.

⁴⁷ العميد طارق الجوهرى، مقابلة هاتفية مع المؤلف، 19 فبراير 2014.

⁴⁸ كانت الاستثناءات أحزاب صغيرة ولا مركزية، يسارية وإسلامية ومجموعات شبابية من المدن ومن الطبقة الوسطى، وكانت أضعف من أن تؤثر على مسار المرحلة الانتقالية.

⁴⁹ راجع الإعلان الرسمي: نتائج استفتاء تعديل الدستور 19 مارس- مصر، نشرت من قبل commandos2030، في 20 مارس 2011 <https://www.youtube.com/watch?v=iCtdrWybIdc>

⁵⁰ مثال واضح وجلي على التعاون التشريعي بين جماعة الإخوان المسلمين والمجلس الأعلى للقوات المسلحة في المسائل الأمنية الوطنية كان حالة اللواء عباس مخيمر، الذي فاز على قائمة حزب الحرية والعدالة، وأصبح رئيس لجنة الأمن القومي في مجلس الشعب. فقد كان مخيمر القائد السابق لجهاز الأمن الحربي في الاستخبارات العسكرية المصرية. وكان من ضمن صلاحيات هذا الجهاز التصدي لأي نشاط يصدر عن نزعة عقائدية والقضاء عليه ومنع أي مناقشات سياسية في الجيش، مع التركيز بشكل خاص على نشاطات الإسلاميين.

⁵¹ حدث هذا في وقت مبكر منذ شهر فبراير 2012. وحضر المؤلف بعض الاجتماعات التي نوقشت فيها ردود الفعل المذكورة أعلاه على نتيجة الانتخابات من قبل السياسيين والنشطاء وحتى من قبل بعض النواب المنتميين إلى أحزاب ذات أداء ضعيف.

⁵² حازم الببلاوي، مقابلة مع مارثا راداتز، ABC News، 20 أغسطس 2013، <https://www.youtube.com/watch?v=SBOT-Axe1W8>

⁵³ اللواء مختار الملا، مقابلة مع جريدة المصري اليوم، 9 ديسمبر 2011.

⁵⁴ هاجمت المجموعة نقطة حدودية مصرية، مما أسفر عن مقتل 16 من الحراس وسرقة عربتين مدرعتين قبل العبور إلى إسرائيل.

⁵⁵ عضو سابق في الحزب الوطني الديمقراطي، مقابلة مع المؤلف، القاهرة، 5 أكتوبر 2012.

⁵⁶ إن هذه القضايا المعقدة مهمة لفهم التطورات في علاقات الإسلاميين/غير الإسلاميين في مصر، وهي تستحق بالتأكيد إجراء مزيد من التحقيق، ولكنها تقع خارج نطاق هذه الورقة.

⁵⁷ ناشط يساري في مجال حقوق الإنسان، مقابلة مع المؤلف، القاهرة، 20 ديسمبر 2012.

⁵⁸ محمد محسوب، مقابلة مع أحمد منصور، شاهد على العصر، قناة الجزيرة، 20 أبريل 2014.

⁵⁹ ”عاجل: البرادعي يطلب مقابلة السيسي، Masress 2 مارس 2013، <<http://www.masress.com/alnahr/109406>>.

⁶⁰ أسوشيتيد برس، ”الإصلاحى المصرى محمد البرادعى يحذر بأن الجيش يمكن أن يتدخل لأن التوتر يتصاعد بشأن المراسيم الرئاسية“، ذي ستار، 24 نوفمبر 2012، <http://www.thestar.com/news/world/2012/11/24/egyptian_reform-ist_mohamed_elbaradei_warns_military_could_step_in_as_tension_mounts_over_presidential_decrees>.

رصد، 3 أكتوبر 2013، <https://www.youtube.com/watch?v=rF8Yz8J3MHI>.

⁷⁵ "In Egypt, Demonstrations, Death Mark Anniversary of 1973 War"، قناة الجزيرة أمريكا، 7 أكتوبر 2013، <http://america.aljazeera.com/articles/2013/10/6/egypt-warns-brotherhoodagainstanniversaryprotests.>>
<html>؛ نقيب في الشرطة، مقابلة مع المؤلف عبر سكايب، 13 أكتوبر 2013.

⁷⁶ غيرمو أودونيل وفيليب شميتز، *Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions and Uncertain Democracies* (بالتيمور ولندن: مطبعة جامعة جونز هوبكنز، 1986)، 16.

⁷⁷ عمر عاشور، "Disarming Egypt's Militarized State"، بروجكت سنديكيت، يوليو 2013، <http://www.project-syndicate.org/commentary/disarming-egypt-s-militarized-state-by-omar-ashour>.

⁷⁸ كيرباتريك، ديفيد، "Ousted General in Egypt Is Back, as Islamists' Foe"، ذا نيويورك تايمز، 30 أكتوبر 2013، <http://www.nytimes.com/2013/10/30/world/middleeast/ousted-general-in-egypt-is-back-as-islamists-foe.html?src=recg&r=3&>

⁷⁹ هذا ليس مسحاً شاملاً، ولكن مجرد تعداد للجثث التي كان المركز اليساري المصري للحقوق الاجتماعية والاقتصادية قادراً على توثيقها. وتشمل قائمة القتلى 932 جثة موثقة بالكامل (الاسم، مكان الولادة وتاريخها، والوضع الوظيفي، إلخ ...)، و294 جثة موثقة جزئياً، و29 جثة أخرى وخمسة جثث لفقودين (أبلغ أقاربهم عن موتهم، ولكن لم يعثر على جثثهم أبداً).

⁸⁰ أحد أعضاء طاقم المنتدى، "An Interview with Bernardino León, EU Special Representative for the Southern Mediterranean"، منتدى فليتشر للشؤون العالمية، 18 سبتمبر 2014، <http://www.fletcherforum.org/2013/09/18/leon/>

⁸¹ "عمرو دراج يكشف تفاصيل المفاوضات منذ الانقلاب حتى فض رابعة"، نشرت من قبل قناة الجزيرة مباشر مصر، 15 أغسطس 2014، https://www.youtube.com/watch?v=7q9z_kGwV58. على جانب الفصل المحاور، ظهر محمد البرادعي، وهو سياسي بارز من المدنيين الذين تأمروا مع المجلس العسكري للقيام بالانقلاب. وبعد المجزرة الكبرى الثالثة ضد النشطاء المناهضين للانقلاب في طريق النصر يوم 27 يوليو 2013، دعا إلى الحد من القمع.

⁸² المرجع نفسه.

⁸³ بول تايلور، "Exclusive - West Warned Egypt's Sisi to the End: Don't Do It"، رويترز، 14 أغسطس 2013، <http://uk.reuters.com/article/2013/08/14/uk-egypt-protests-west-idUKBRE97D16E20130814>.

⁸⁴ كيرباتريك، "ليبرالي مصري بارز يقول"؛ د. بارفيز، "مدينة نصر: ما بقى بعد المذبحة"، الجزيرة الإنجليزية، 27 يوليو 2013، <http://www.aljazeera.com/indepth/features/2013/07/2013727182042553247.html>؛ راجع هيومن رايتس ووتش، "Egypt: Many Protesters Shot in Head or Chest"، 28 يوليو 2013، <http://www.hrw.org/news/2013/07/28/egypt-many-protesters-shot-head-or-chest>.

⁸⁵ راجع على سبيل المثال: "فضيحة محمد الغيطي... أضرّبوا إخوان الأزهر بأيّد من حديد لأنهم خونة أبناء الجاسوس حسن البنا ومحمود حسين"، نشرت من قبل "TheXMediaWar"، 19 أكتوبر 2013، <http://www.youtube.com/watch?v=y0HgdoGILok>؛ ديفيد كيرباتريك، "Egypt Military Enlists Religion to Quell Ranks"،

ذا نيويورك تايمز، 52 أغسطس 2013، <<http://www.nytimes.com/2013/08/26/world/middleeast/egypt.html?pagewanted=all>>.

⁸⁶ أحمد كامل، "سعد الدين إبراهيم يطالب بتحويل المدارس والمساجد إلى سجون مؤقتة"، صحيفة الوطن، 24 يناير 2014، <<http://www.elwatannews.com/news/details/403381>>: "سعد الدين إبراهيم يطالب بتحويل المدارس والمساجد إلى معتقلات للإخوان"، المصريون، 24 يناير 2014، <<http://bit.ly/1wz6giZ>>.

⁸⁷ عميد في القوات المسلحة المصرية، مقابلة هاتفية مع المؤلف، مارس 2014.

⁸⁸ حماد، مقابلة، الجزء 4، 8 ديسمبر 2008، <<http://www.aljazeera.net/programs/pages/70e6c2b1-f62c-4a28-94e6-32abda60ea65#L4>>.

⁸⁹ رائد في القوات المسلحة المصرية، مقابلة مع المؤلف، القاهرة، 16 أبريل 2013.

⁹⁰ لواء سابق في القوات المسلحة المصرية، مقابلة مع المؤلف، القاهرة، 14 أبريل 2014.

⁹¹ راجع "سري وخطير: الفريق السيسي ونية العسكر للسيطرة على الإعلام وحريات ما بعد الثورة"، نشره محمد صلاح، 2 أكتوبر 2013، <<http://www.youtube.com/watch?v=4OI6iL3VpyM>>.

⁹² "مصر: الجيش والشرطة ليسا يبدأ واحدة"، العربي الجديد، 23 نوفمبر 2014، <<http://www.alaraby.co.uk/politics/6f231f24-6bda-4515-ac53-452ca8e80e04>>.

⁹³ هناك عددٌ قليل من الثوابت في السلوك التنظيمي لجماعة الإخوان المسلمين. وأحد هذه الثوابت هو أن المعتقدات الأيديولوجية عادة ما تهمش في أوقات الأزمات والمضايقات. فدعمُ غزو أجنبي، على سبيل المثال، هو خط أحمر أيديولوجي للجماعة. ولكن جرى تجاهل هذا الخط في العام 2003 من قبل الفرع العراقي للجماعة والذي أيّد الغزو بقيادة الولايات المتحدة. وقد أصبح اثنان من الفرع العراقي أعضاءً في مجلس الحكم العراقي المعين من قبل سلطات التحالف المؤقتة. وفي الجزائر، طوال فترة التسعينيات، فإن جماعة الإخوان هناك، وحزب حركة مجتمع السلم (MSP)، انحازا إلى المجلس العسكري في سنة 1992 وكانا مناوئين بشدة للتكتيكات العنيفة للجماعة الإسلامية المسلحة (GIA) وللخطاب الراديكالي لجبهة الإنقاذ الإسلامية (FIS). ونتيجة لذلك، أصبح حزب حركة مجتمع السلم (MSP) شريكاً في عدة حكومات ائتلافية جزائرية وتولى العديد من الحقب الوزارية في فترة ما بعد الانقلاب في الجزائر. وظلّ هذا المستوى من البراغماتية، وهو سلوك ضعيف أيديولوجيا، ثابتاً في تكرار حدوثه في مصر وخارجها منذ ثلاثينيات القرن الماضي.

⁹⁴ لواء سابق في القوات المسلحة المصرية، مقابلة مع المؤلف، القاهرة، 13 أبريل 2014.

⁹⁵ ومع ذلك، لم يحتفل بهذه التدابير بعض المنافسين السياسيين لمصري، بمن في ذلك بعض المجموعات الشبابية المؤيدة للثورة والأحزاب السياسية، لأنهم كانوا يخشون من تمكين مصري، وبالتالي كان هدفهم تجاهل أي إنجاز له. وعلاوة على ذلك، أثارت هذه التدابير حذر العديد من القوى الموالية لمبارك، بمن فيهم كبار البيروقراطيين والقادة العسكريين والأمنيين، ووسائل الإعلام وكبار رجال الأعمال.

⁹⁶ استنفد مصري الخيار الأول من خلال طرحه فكرة تشكيل حكومة وحدة وطنية وتعليق الإعلان الدستوري في نوفمبر، وقدم هذا العرض إلى جبهة الإنقاذ الوطني وإلى شخصيات معارضة أخرى في 6 ديسمبر 2012. ولكن رفض هذا العرض.

⁹⁷ لم يكن السادات، مع ذلك، منتخَباً بحريةٍ أو نزاهة، وجاء من خلفية عسكرية.

⁹⁸ الجنرال جاك ماسو، القائد العام للقوات الفرنسية في ألمانيا (حيث فرّ ديغول لفترة وجيزة)، في الحالة الفرنسية في عام 1968، والفريق أول الليثي ناصف، رئيس الحرس الرئاسي، في الحالة المصرية عام 1971.

⁹⁹ أجرى المؤلف 16 مقابلة في مصر وتركيا وقطر والمملكة المتحدة ما بين أبريل 2013 ومارس 2014.

¹⁰⁰ قدّرت "الشروق" أن عدد المنتسبين لجماعة الإخوان المسلمين كان يزيد على 861000 عضو عامل في 30 مايو 2011. وذكر المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين، الدكتور محمد بديع، أنه لا توجد بيانات رسمية أو مسوحات تنظيمية داخلية (حول هذا الموضوع)، لكنه أكد أن العدد يتجاوز 750,000. وأكد جمعة أمين على ما قاله بديع للمؤلف في مقابلة أجريت معه قبل وفاته. راجع "حصر سري لأعضاء الإخوان"، الشروق، 30 مايو 2011، <http://www.masress.com/shorouk/466350>; "لقاء فضيلة المرشد العام محمد بديع في برنامج اتجاهات، القناة الأولى المصرية، الجزء الأول"، نشرت من قبل "تراث الإخوان"، 29 مايو 2011، <https://www.youtube.com/watch?v=o9Tqi5xei-U>; جمعة أمين، نائب المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين، مقابلة مع المؤلف، لندن، 31 مارس 2014.

¹⁰¹ أمين، مقابلة؛ إبراهيم منير، عضو مكتب الإرشاد، مقابلة مع المؤلف، لندن، 31 مارس 2014.

¹⁰² إسلام لطفي، مقابلة مع المؤلف، الدوحة، 18 فبراير 2014.

¹⁰³ المرجع نفسه.

¹⁰⁴ محمد سعد الكتاتني، مقابلة مع أحمد منصور، بلا حدود، قناة الجزيرة، 25 أبريل 2012. <<https://www.youtube.com/watch?v=awryOkW3AXA>>.

¹⁰⁵ أمين، مقابلة.

¹⁰⁶ منير، مقابلة.

¹⁰⁷ قيادي سابق في جماعة الإخوان، مقابلة مع المؤلف، لندن، 29 مارس 2014. ومع ذلك، يصرُّ قادة آخرون من جماعة الإخوان وأعضاء مكتب الإرشاد، ممن أجريت مقابلات معهم، أن التصويت على الترشح الرئاسي حدث مرة واحدة فقط، وذلك في 3 أبريل 2012، وكانت النتيجة 56 موافقة مقابل 52 رفض.

¹⁰⁸ فهمي هويدي، "وقعوا في الفخ"، الشروق، 2 أبريل 2012، <http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=01042012&id=2c3ddfd1-beb9-4e7e-9d23-f800997fa7d7>.

¹⁰⁹ مصادر أخرى تذكر أن التصويت على الترشح الرئاسي حدث ثلاث مرات. راجع، على سبيل المثال، يوسف ندا، مقابلة مع أحمد منصور، بلا حدود، قناة الجزيرة، 16 أبريل 2014.

¹¹⁰ بالنسبة لتأثير القمع على القرارات المتعلقة بانتهاج الديمقراطية، والعلاقات مع الخصوم السياسيين/الأيديولوجيين، والعنف السياسي، راجع عاشور، The De-Radicalization of Jihadists، شادي حميد، Temptations of Power: Is-lamists and Illiberal Democracy in a New Middle East (أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، 2014).

¹¹¹ عضو في مكتب الإرشاد، مقابلة.

¹¹² كانت أحداث محمد محمود واحدة من أعنف الاشتباكات بين النشطاء المؤيدين للثورة وقوات الأمن في نوفمبر 2011. وكانت الشرارة التي أشعلت الاحتجاجات "وثيقة السلمي" المذكورة آنفاً، لكن الإحداث تصاعدت بسرعة إلى حصار لوزارة الداخلية من قبل نشطاء لهم مطالب متنوعة، بما فيها المساءلة والعدالة الانتقالية، وتسليم السلطة لمندنيين منتخبين. وقد قُتل أكثر من 50 متظاهراً في الاشتباكات، وبلغت الأحداث ذروتها بإعلان المشير طنطاوي أن المجلس العسكري سيسلم السلطة لرئيس منتخب بحلول يونيو 2012 (بدلاً من يونيو 2013 حسب الموعد الأولي السابق).

¹¹³ خطاب خالد عودة خلال اعتصام ميدان رابعة العدوية: "كلمة هامة جداً للدكتور خالد عبد القادر عودة من على منصة رابعة العدوية في 17-7-2013، نشرت من قبل قناة الحوار، 18 يوليو 2013، <https://www.youtube.com/watch?v=B2DYihqJWw>.

¹¹⁴ مسؤول مصري أول، مقابلة مع المؤلف، القاهرة، أبريل 2013.

¹¹⁵ دان رايتر وألان ستام، "Democracy, War Initiation, and Victory"، مراجعة العلوم السياسية الأمريكية 92، رقم 2 (يونيو 1998): 377-378.

¹¹⁶ مايكل براون وآخرون، "Do Democracies Win their Wars?" (كامبريدج: مطبعة معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، 2011).

¹¹⁷ سير، The Military Transition، 83.

¹¹⁸ لمزيد من التفاصيل، راجع "Background Note on Egypt"، وزارة الخارجية الأمريكية، 19 مارس 2012، <http://www.state.gov/outofdate/bgn/egypt/196332.htm>.

¹¹⁹ إرنستو لوندونو، "U.S. to partially resume military aid to Egypt"، ذي واشنطن بوست، 22 أبريل 2014، http://www.washingtonpost.com/world/national-security/us-to-partially-resume-military-aid-to-egypt/2014/04/22/b25f68c6-ca91-11e3-93eb-6c0037dde2ad_story.html.

¹²⁰ روبرت كاغان وآخرون، "The Working Group on Egypt Writes to President Obama"، مؤسسة كارنيغي للسلام العالمي، 3 يونيو 2014، <http://carnegieendowment.org/2014/06/03/working-group-on-egypt-writes-on-sisi-s-election>.

¹²¹ شارب، مصر، 13.

¹²² ندا، مقابلة.

عن المؤلف

عمر عاشور، محاضر أول في الدراسات الأمنية في جامعة إكستر (المملكة المتحدة). وهو مؤلف: تحولات الحركات الإسلامية المسلحة، وإصلاح القطاع الأمني في مصر: المعضلات والتحديات، وتحليل اتجاه الإسلاميين في ليبيا: الصعود والتحول والمستقبل. للتواصل مع المؤلف: O.Ashour@exeter.ac.uk أو @DrOmarAshour

نبذة عن مركز بروكنجز الدوحة

تأسس مركز بروكنجز الدوحة، التابع لمعهد بروكنجز في واشنطن العاصمة، في العام 2008. ويُعتبر المركز نافذة المعهد في المنطقة ويقدم بحوثاً وتحليلات مستقلة وعالية الجودة حول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وسعيًا منه لتحقيق مهمته، يلتزم المركز بتقديم مشاريع وأبحاث ميدانية تتناول نقاشات السياسة الإقليمية والدولية، مركزاً على إشراك شخصيات بارزة حكومية وإعلامية وأكاديمية ورجال أعمال وممثلين عن المجتمع المدني، بشأن أربعة مجالات أساسية:

- (I) العلاقات الدولية في الشرق الأوسط، مع التركيز على أهمية العلاقات بين دول المنطقة وكذلك العلاقات بين الشرق الأوسط والولايات المتحدة وآسيا
- (II) الصراعات والتحول بعد الصراعات، بما في ذلك مسألة الأمن وعمليات السلام وإعادة الإعمار
- (III) الاستراتيجيات الاقتصادية والمالية في دول الشرق الأوسط، بما في ذلك الجغرافيا السياسية واقتصاديات الطاقة
- (VI) الحكم والإصلاح المؤسسي، بما في ذلك الديمقراطية والعلاقات بين الدول والمواطنين

يشجّع مركز بروكنجز الدوحة، الذي يفتح المجال أمام كافة وجهات النظر مهما اختلفت، على التبادل القيمي للآراء بين منطقة الشرق الأوسط والمجتمع الدولي.

منذ تأسيسه، استضاف المركز عشرات الخبراء من مختلف دول العالم ونظّم عدداً كبيراً من الفعاليات، بما في ذلك مؤتمرات مستديرة ضمّت شخصيات رفيعة المستوى، وندوات السياسة، ومنتدى بروكنجز الدوحة للطاقة الذي يُعقد سنوياً. وبالإضافة إلى ذلك، قام المركز بنشر سلسلة من موجزات السياسة والأوراق التحليلية.

منشورات مركز بروكنجز الدوحة

2015

من التعاون إلى القمع: العلاقات "الإسلامية-العسكرية" في مصر
دراسة تحليلية، عمر عاشور

الأردن الحصين: تشغيل الأموال لتفعيل الأعمال
موجز السياسة، سلطان بركات وأندرو ليدر

العودة إلى غزة: نهج جديد لإعادة الإعمار
موجز السياسة، سلطان بركات وعمر شعبان

2014

تحديد معالم الدولة الإسلامية
دراسة تحليلية، تشارلز ليستر

الوساطة القطرية: ما بين الطموحات والانجازات
دراسة تحليلية، سلطان بركات

موجز سياسات منتدى مركز بروكنجز الدوحة للطاقة 2014
تقرير مركز بروكنجز الدوحة - مبادرة أمن الطاقة بمعهد بروكنجز

ما وراء الطائفية: الحرب الباردة الجديدة في الشرق الأوسط
دراسة تحليلية، غريغوري غوس

الأزمة المستمرة: تحليل المشهد العسكري في سوريا
موجز السياسة، تشارلز ليستر

إعادة النظر في قانون العزل السياسي في ليبيا: تغيير في الوجود أم تغيير في السلوك؟
ورقة مركز بروكنجز الدوحة-جامعة ستانفورد

أي أسلوب اعتمده النهضة أثناء عملية صياغة الدستور التونسي: الإقناع، الإكراه، أو تقديم التنازلات؟
دراسة تحليلية، مونيكا ماركس